في
التنوير الإسلامي

«٢٨»

الأقليات الدينية والقومية
تنوع ووحدة ؟ .. أم تفتيت واختراق ؟؟

تأليف :
د . محمد عمارة

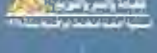

الأقليات الدينية والقومية
تنوع ووحدة ؟ .. أم تفتيت واختراق ؟؟

تأليف :
د . محمد عمارة

نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨

اسم الكتاب: الأقليات الدينية والقومية
تنوع ووحدة ؟ .. أم تفتيت واختراق ؟؟

اسم المؤلف: د / محمد عمارة

تاريخ النشر: ديسمبر ١٩٩٨م . (طبعة أولى)

رقم الإيداع: ١٦٧٤٥ / ١٩٩٨م .

الترقيم الدولي: I . S . B . N 977 - 14 - 0889 - 5

الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .

المركز الرئيسي: ٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة .
مدينة السادس من أكتوبر .
ت: ٣٣٠٢٨٧ / ٠١١ . (١٠ خطوط)
فاكس: ٠١١/٣٣٠٢٩٦ .

مركز التوزيع: ١٨ ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة
ت: ٥٩٠٩٨٢٧ - ٠٢/٥٩٠٨٨٩٥ .
فاكس: ٠٢/٥٩٠٣٣٩٥ . ص.ب: ٩٦ الفجالة

إدارة النشر: ٢١ ش أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة
ت: ٣٤٦٦٤٣٤ - ٠٢/٣٤٧٢٨٦٤ .
فاكس: ٠٢/٣٤٦٢٥٧٦ . ص.ب: ٢٠ إمبابة .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين ﴾ [الروم: ٢٢]

﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون ﴾ [المائدة: ٤٨]

﴿ قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله ﴾ [آل عمران: ٦٤]

﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ [البقرة: ٦٢]

﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين (٨) إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون (٩) ﴾ [الممتحنة: ٨، ٩]

● « إنه من الحق أن نقول :

إن غير المسلمين قد نعموا - بوجه الإجمال - فى ظل الحكم الإسلامى ، بدرجة من التسامح لا نجد معادلا لها فى أوربا قبل الأزمنة الحديثة . وإن دوام الطوائف المسيحية فى وسط إسلامى يدل على أن الاضطهادات التى قاست منها بين الحين والآخر على أيدى المتزمتين والمتعصبين كانت من صنع الظروف المحلية ، أكثر مما كانت عاقبة مبادئ التعصب وعدم التسامح . . »

المستشرق الإنجليزى : سير توماس أرنولد - فى كتاب (الدعوة إلى الإسلام) ص ٧٢٩ ، ٧٣٠ .

● «لقد كان النصارى هم الذين يحكمون بلاد الإسلام !!»

المستشرق الألمانى آدم متز - فى كتاب (الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى) جـ ١ ص ١٠٥ - . .

● « إن فترات التوتر أو الاضطهاد لغير المسلمين كانت قصيرة . . وبحكمها ثلاثة عوامل :

الأول : هو المزاج الشخصى للخلفاء . .

والثانى : هو تردى الأوضاع الاقتصادية لسواد المسلمين ، والظلم الذى يمارسه بعض الذميين الشاغلين لمناصب إدارية عالية . .

والثالث : مرتبط بفترات التدخل الأجنبى فى البلدان الإسلامية ، وقيام الحكام الأجانب بإغراء واستدراج الأقليات غير المسلمة إلى التعاون معهم ضد الأغلبية المسلمة . . »الكاتب المسيحى اللبنانى جورج قرم - فى كتاب (تعدد الأديان ونظم الحكم) ص ٢١١ - ٢٢٤ - . .

إن «لغة الأرقام» هى أبلغ اللغات فى نقض الأباطيل والأوهام . .

فالأرقام لا تعرف الأهواء ولا المذاهب ولا «الأيديولوجيات» . . فما بالنا إذا كانت مصادر هذه الأرقام غير مسلمة . . والمسلمة منها علمانية ، تناصب التوجه الإسلامى شديد العداء . . إنها ، عندئذ ، تحتل فى المصداقية الدرجات الأعلى ، لأنها من نوع : (وشهد شاهد من أهلها) ! . .

وهذه الأرقام تقول :

● إن تعداد الوطن العربى - من المحيط إلى الخليج - هو ٢٣٥ مليونا . .

● وإن فى الأمة العربية تنوعا لغويا (قوميا) . . وتنوعا دينيا . . ففيها المسلمون الأمازيغ - (البربر) وتعدادهم يبلغ أربعة عشر مليونا . . وفيها المسلمون الأكراد ، وتعدادهم يبلغ أربعة ملايين ونصف المليون . .

وفيها العرب النصارى ، الذين تتوزعهم ثلاث عشرة طائفة ، يبلغ مجموعها سبعة ملايين ونصف المليون . . ونصف هؤلاء النصارى العرب - تقريبا - يعيشون فى مصر - أكثر قليلا من ثلاثة ملايين ، يمثلون ٥,٩ ٪ من سكان مصر ، الذين يبلغ تعدادهم ستين مليونا . .

● ولأن البعض يشكك فى بعض هذه الأرقام الرسمية - وخاصة فى تعداد أقباط مصر- ويذهب فى التقديرات الجزافية -بل والخرافية- إلى حد الزعم بأن أقباط مصر هم خمسة عشر مليونا - أى ضعف كل نصارى العالم العربى ، من المحيط إلى الخليج!! - فإن أصحاب (أطلس معلومات العالم العربى) - وأحدهما كاثوليكى ماروتى ، والثانى كاثوليكى فرنسى- يستغربان التشكيك فى تعداد أقباط مصر ، فيقولان :

« . . ولكننا نلاحظ أن التعدادات التى أجريت فى عهد الاستعمار تؤكد هذه الأرقام الرسمية ، ونلاحظ تناقصا طفيفا فى نسبة عدد الأقباط ، كما يتبين من التعدادات المتتالية :

إذ كانت نسبة الأقباط أعلى قليلا من ٨٪ من العدد الكلى لسكان مصر فيما بين عامى ١٩٠٧ م و ١٩٣٧ م ، ثم هبطت النسبة إلى ٧,٩٪ فى تعداد سنة ١٩٤٧ ، وإلى ٧,٣٪ فى سنة ١٩٦٠ م ، و ٥,٩٪ فى سنة ١٩٨٦ م .

وليس هناك أى استثناء فى هذا المنحنى الهابط بانتظام ، مما يوحى بأنه ليس هناك افتعال فى هذه الظاهرة» . (أطلس معلومات العالم العربى) ص ٣١ ، ٣٢ طبعة دار المستقبل العربى - القاهرة سنة ١٩٩٤ م - .

● وهناك سببان لهبوط نسبة عدد النصارى فى مصر - وفى الشرق العربى عموما - :

أولهما : أن هجرتهم إلى خارج الوطن أعلى من هجرة

المسلمين . . ولقد زادت هذه الهجرات منذ خمسينيات القرن العشرين ، بعد قوانين الإصلاح الزراعى ، والتمصير والتأميم للاقتصاد المصرى ، وتحرير هذا الاقتصاد من النفوذ الأجنبى .

وثانيهما : أن نسبة المواليد بين الأقباط هى أدنى منها لدى المسلمين . . فمتوسط مواليد المرأة المسلمة - ما بين عامى ١٩٥٧م و ١٩٨٧ - وهى الفترة التى هبطت فيها نسبة الأقباط - . . هذا المتوسط صعد - لدى المرأة المسلمة - من ثمانية أطفال إلى تسعة ، ثم أخذ فى الهبوط حتى وصل إلى خمسة أطفال . . بينما هذا المتوسط قد هبط - فى ذات الفترة - عند المرأة النصرانية - من أقل من خمسة أطفال إلى أقل من ثلاثة أطفال- أى أن نسبة المواليد بين المسلمين تقترب من ضعفها لدى النصارى - (المصدر السابق . ص ٣٣)- .

تلك هى أرقام التعداد للنفوس . .

● أما عدد الكنائس - فى مصر - والذى يدور حوله هو الآخر لغط كثير - فهو - وفق إحصاء سنة ١٩٩٦ م - ٢,٤٠٠ كنيسة . . أى أن هناك كنيسة لكل ١٢٥٠ مواطن مسيحى - (صحيفة «الدستور» عدد ١٨ يونيو سنة ١٩٩٧ م) - . .

وهى نسبة تكاد تكون مساوية لنسبة المسلمين - فى مصر - إلى مساجدها . . فهناك مسجد لكل ١٢٢٧ مواطنا مسلما . . - (أنور محمد «السادات والبابا» ص ٢٠٢ طبعة القاهرة) .

● أما الوزن الاقتصادى والاجتماعى لأقباط مصر ، فإنه يبلغ أكثر من خمسة أضعاف نسبتهم العددية !!

فنسبتهم العددية هى أقل من ٦٪ من السكان ، بينما يملكون أكثر من ربع ثروة مصر !! .. يملكون ويمثلون :

- ٢٢,٥٪ من الشركات التى تأسست بين عامى ١٩٧٤ م و ١٩٩٥م ..
- و ٢٠٪ من شركات المقاولات فى مصر ..
- و ٥٠٪ من المكاتب الاستشارية ..
- و ٦٠٪ من الصيدليات ..
- و ٤٥٪ من العيادات الطبية الخاصة ..
- و ٣٥٪ من عضوية غرفة التجارة الأمريكية .. وغرفة التجارة الألمانية ..
- و ٦٠٪ من عضوية غرفة التجارة الفرنسية (منتدى رجال الأعمال المصريين والفرنسيين) .
- و ٢٠٪ من رجال الأعمال المصريين ..
- وأكثر من ٢٠٪ من المستثمرين فى مدينتى السادات والعاشر من رمضان ..
- و ٢٥٪ من المهن الممتازة - الصيادلة والأطباء والمهندسين والمحامين .. والصحفيين والبيطريين ..

أى أن الـ ٥,٩٪ من السكان - الأقباط - يملكون ما يتراوح بين ٣٥٪ و ٤٠٪ من ثروة مصر وامتيازاتها !! .. - (تقرير «روز اليوسف» ، و «اتحاد المهن الطبية» ، و «اتحاد المقاولين» ،

و «مجلة المختار الإسلامى» عدد ١٥ ربيع الأول سنة ١٤١٩ هـ يوليو سنة ١٩٩٨ م) - .

هذا عن الوزن فى الثروة والوجاهة والامتيازات ..

● فإذا علمنا أن أقباط مصر لايعانون من أى من المشكلات والهموم الكبرى التى تطحن سواد الشعب المصرى - مشكلات وهموم : الأمية .. والبطالة .. وسكنى المقابر والعشوائيات .. إلخ - أدركنا أن «الهموم» فى مصر هى من نصيب المسلمين ، وليس من نصيب الأقباط .. وتذكرنا كلمة شيخنا محمد الغزالى -عليه رحمة الله- :

«إن أقباط مصر هم أسعد أقلية فى هذا العالم الذى نعيش فيه» !

التعددية: ثمرة إسلامية

لا نعالي إذا قلنا إن «التعددية» هي ثمرة إسلامية ارتبطت برسالة الإسلام وتحددت في حضارته. لأن التعددية هي معيار ارتقاء الإنسان، عندما يقبل الآخر فيتعايش معه، وعندما ينصح فيبصر، إلى جانب عوامل وسمات الاختلاف، عوامل وسمات الوحدة والاتفاق، وعندما يبلغ به النصح الحد الذي يرى فيه ضرورة الاختلاف، كالاتفاق، لأن التنوع والتعدد زينة للحياة وغناء للأحياء، فهو كالاتفاق فطرة إنسانية، وضرورة من ضرورات الحياة!

ولأن هذا الطور من فكر البشر هو طور النضوج، ولأن الإسلام قد ختم رسالات السماء إلى الإنسان عندما بلغت الإنسانية سن الرشد فقد ارتبطت التعددية بشريعة الإسلام وأمته وحضارته.

فقبل الإسلام، وحتى في بلاد كمصر، اشتهرت بالتسامح والانفتاح الحضاري والتعايش مع الآخرين والتأثر بهم، وحدد الديانة التوحيدية لـ «أخناتون» (١٣٦٩ - ١٣٥٣ ق م) تدمير معابد «آمون» وتصفية كهنتها وتصدر أتباعها في كل مكان. فلما انتصرت «الأمونية» على «الأخناتونية» دلتهب اضطهاد واضطهاد، حتى حشتها وطوت صفحتها من الوجود.

وعندما دخلت المسيحية إلى مصر، شن أقباطها المصري حملة عنيفة ضد ديانتها القديمة، فهدموا معابدها، ودمروا هياكلها، وأحرقوا مكتباتها، وسحلوا كهنتها وفلاسفتها!

وكذلك صنعت مصر - الدولة الرومانية الوثنية - بنصارى الأقباط المصريين ، بل لقد استمر الاضطهاد بهم حتى بعد تدين الدولة الرومانية بالنصرانية ، ذلك أن اختلاف المذهب داخل النصرانية - كان مصدر اضطهاد وإبادة من الملكانيين البيزنطيين لليعاقبة المصريين حتى ليؤرخ نصارى مصر حتى اليوم بعصر شهدائهم ، الذين استشهدوا على يد نصارى مثلهم لمجرد الاختلاف في المذهب ! فلم يتبع مذهب مذهباً آخر حتى داخل الدين الواحد !

بل لقد صنع المصريون النصارى ذلك الاضطهاد مع بعضهم البعض ، فاضطهدت الأرثوذكسية - التي شكل أثناسيوس (٢٩٥ - ٣٧٣ م) مذهبها - اضطهدت « الأريوسية » الموحدة - نسبة إلى « أريوس » (٢٨٠ - ٣٣٦م) - وطاردت أنصارها ، حتى أزالتها من الوجود !

فكان تاريخ الدين والتدين خالياً من سماحة التنوع ورحابة صدر التعددية ، حتى ارتفعت في مصر رايات الإسلام ، فأعلن عمرو بن العاص (٥٠ ق هـ - ٤٣ هـ ٥٧٤ - ٦٦٤م) الأمان الديني لكل المتدينين وأمّن المضطهدين من قبط مصر ، فعاد الهاربون في الصحارى والمغارات ، ورد إليهم الإسلام الحق في حرية الاختيار للدين وللمذهب ، بل ورد إليهم كنائسهم المغتصبة ، فكان الإسلام أول دين يؤسس ويحرر دور العبادة للمخالفين ! وكان قرآنه أول كتاب دين لا يتحدث عن الحفاظ على المساجد وحدها بل يضع ترتيبها - وفق التاريخ - في نهاية دور عبادة الملل والشرائع ، ولولا دفع الله الناس

بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ﴾ (١)

هذا عن مصر، التي يضرب بها المثل بتسامحها في التسامح الديني والتعايش بين المختلفين.

وفي الغرب الروماني، والولايات الشرقية الرومانية، كان «الاستفراد»، ورفض التعددية منهجاً متبعاً. فالوثنية الرومانية تصطدم بالمسيحية، وتلقي بهم أحياناً إلى الأسود طعاماً! وعندما تدين الرومان بالمسيحية تصطدم بنفس الاضطهاد مع الوثنيين! بل ومع المسيحيين الذين يختلفون معهم في المذهب! وفي كل عهودهم - الوثنية، والمسيحية - مارسوا الاضطهاد مع التهويد، بإبادة وتهجير، وهدماً للمعابد، وتحويل أماكنها إلى مجمعات للنفايات والقاذورات!.

ولقد استمر هذا الإكراه والقهر في ربوع الحضارة الغربية، وامتداداتها، طوال تاريخها، سُنَّة سيئة مرعية ومتبعة إلى حد كبير.. ويكفي أن نطالع مرجعاً علمياً واحداً، كتبه مستشرق منصف، هو السير توماس و. أرنولد» (١٨٦٤ - ١٩٣٠م) يرى هذه القسمة وخصوصية الحضارة العربية، تفاعلها وتناقضها سماحة الإسلام - المؤسسة على التعددية إزاء الديانات الأخرى ومعتنقيها.

(١) الحج ٤٠

فشارلمان (٧٤٢ - ٨١٤م) فرض النصرانية على السكسونيين بحد السيف. وفي الدانمرك استأصل الملك كنوت tune الديانات غير المسيحية من بلاده بالقوة والإرهاب. وفي بروسيا فرضت جماعة إخوان السيف bmatteren of the sward المسيحية على الناس بالسيف والنار. وفي ليفونيا، فرض فرسان d do fatrum militie christ النصرانية على الشعب فرضاً. وفي جنوب النرويج، ذبح الملك أولاف تريجفيسون كل من أبى اعتناق المسيحية، أو قطع أيديهم وأرجلهم ونفاهم وشردهم، حتى انفردت النصرانية بالبلاد. وفي روسيا فرض فلاديمير vladimir عام ٩٨٨م النصرانية على كل الروس، سادة وعبيداً، أغنياء وفقراء، غداة اعتناقه لها! ولم يُعترف فيها بإمكانية تعدد الأديان إلا في مرسوم صدر عام ١٩٠٥م! وفي الجبل الأسود - بالبلقان - قاد الأسقف الحاكم دانيال بتروفتش d petrovich عملية ذبح غير المسيحيين - بمن فيهم من المسلمين - ليلة عيد الميلاد عام ١٧٠٣! وفي المجر، أرغم الملك شارل روبرت غير المسيحيين على التنصر أو النفي من البلاد عام ١٣٤٠م. وفي أسبانيا قبل الفتح العربي كان المجمع السادس، في طليطلة، قد حرم كل المذاهب غير المذهب الكاثوليكي، وأقسم الملوك على تنفيذ هذا القانون بالقوة!

وحينما امتد نفوذ ونهج الحضارة العربية هذا، شهد التاريخ هذا القهر والاضطهاد والإكراه. فاليعاقبة، في مصر والشرق،

صفهدهم لأرثوذكس ملكيين ، بالقتل والنفي والتشريد وقتل جستنيان الأول (٥٢٧ ٥٦٥م) مائتي ألف من القبط في مدينة الاسكندرية وحدها ، حتى اضطر من نجا من القتل إلى الهرب في الصحراء وفي أنطاكية حدث نفس القهر والاضطهاد لغير المسيحيين ، ومعتنقي غير مذهب الدولة الرومانية من مسيحيين وفي الحبشة ، قضى الملك سيف أرعد (١٣٤٢ ١٣٧٠م) بإعدام كل من أبى الدخول في المسيحية ، أو نفيهم من البلاد وضع الملك جون في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي ' بهيك عن مأساة مسلمي الأندلس على يد فرديناند وإيزابلا '

لقد سنت الحضارة الغربية سنة الإكراه في الدين ، و تحدث القهر في أبشع صوره سبيلاً لانفراد المسيحية بساحة الدين ، بل و تفرد مذهب واحد من مذاهبها بعد ذلك لدين أكرهوا على « الإيمان » ' وكان شعارهم كلمات « الوصية » المنسوبة إلى القديس بولس (١٢١٤ ١٢٧٠م) والتي تقوم « لعدم يسمع الرجل العامي أن الشريعة المسيحية قد أسيء إلى سمعتها فإنه يسعى ألا يزود عن تلك الشريعة إلا سيفه ، الذي يجب أن يغمس به الكافر في أحشائه طعنة مجلاء » ' '

فمن ، إذن ، أمام « خصوصية غربية » ، اعتمدت سبل القهر والإكراه

---

١ أريك الدعوة إلى الإسلام ، ص ٣٠ ٣٢ ٧٢ ٢٢ ١٢٤ ٣٥ ٣٦ ٤١ ١٤٣ ٥٤ ١٥٦ ٢٢٦ ٢٣٠ - ٢٠٤ ٢٧٦ ترجمة د. حسن إبراهيم حسن د. عبد المجيد عابدين ، إسماعيل النحراوي طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠ م

لتوحيد المعتقد والمذهب الديني حتى لقد حفظت موضعها المسيحية من الأقليات الدينية ، التي هي شهادة التسامح والتعايش بين الديانات

فالاستفراد الديني - بل والمذهبي - كان هو منهج الساقة ولم تعرف التعددية طريقها إلى تلك المجتمعات ، إلا بعد أن تعلمتها من «نظام الملل» العثماني ، في العصر الحديث !

أما الإسلام ، فمنذ أن رفعت رايته على هذه الولايات ، وحمد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، ومعه صحابة رسول الله ﷺ ، عندما دخل القدس (١٥ هـ ٦٣٦ م) وعقد لأهلها «العهد العمري» الذي قرر حرية التدين ، وحق الاختيار الديني ، ونهج التعددية وحدهم بفرشون أرديتهم ويحملون عليها المقدسات والقدورات التي وضعها الرومان في مواطن العبادة ، ويعيدون لها طهرها وقدسيتها ، بل ويتتبعون هذه الأماكن التي سبق وعُبد فيها الله ، وفق مختلف الشرائع ، فيقيمون فوقها المساجد والمحاريب التي تتلى فيها آيات الله ﴿ من الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل من آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ﴾ [٢] ﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ﴾ [٣] ﴿ وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ [٤] ﴿ لكم دينكم ولي دين ﴾ [٥]

(٢) البقرة ٢٨٥ . (٣) البقرة : ٢٥٦ .
(٤) الكهف : ٢٩ . (٥) الكافرون : ٦

فالإسلام ، بدأ فجر التعددية في تاريخ الإنسان ، لأنه الشريعة التي علقت إيمان المؤمن بها على الإيمان بكل الرسل والرسالات ، ولم يقف الإسلام بالتعددية والتنوع والاختلاف عند حدود «الحق الإنساني» الذي يجوز التنازل عنه ، وإنما ارتفع بها إلى مقام السنة الإلهية والقانون الرباني الذي لا تبديل له ولا تحويل ، فهي القاعدة والسنة الكونية والنهج الحضاري الذي أراده الله ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ [1] ﴿ ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين ﴾ [2] ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ [3] وصدق الحديث النبوي على هذه الآيات القرآنية فـ «الأنبياء إخوة لعلات - (أمهاتهم متعددات) دينهم واحد ، وأمهاتهم شتى» [4]

وفي الدستور الأول للدولة الإسلامية الأولى « وأن يهود أمة مع المؤمنين ، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ، وبينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم» [5]

---

(١) المائدة ٤٨ (٢) الروم ٢٢ (٣) الحجرات ١٣

(٤) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والإمام أحمد

(٥) (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي و خلافة الراشدة ص ١٩ ٢ جمع وتحقيق د . محمد حميد الله . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م

وجسدها الحضارة الإسلامية واقعاً معيشاً فعاشت وتعايشت ، وشاركت في الإبداع الحضاري كل ألوان التنوع والتعددية

ففي الإطار الإسلامي الأوسع عاشت التعايشات القومية ، تحدد المعاملات دوائرها وتعايشت التعايشات الدينية سماوية ووضعية تحدد الشرائع دوائرها وانتماءاتها .

وفي الإطار العربي الإسلامي وجدت وتجد حارطة التعددية في الأقوام ، يتحاور فيها مع العرب الأكراد والفرس ، والأرمن والآراميون ، والسوريان والتركمان ، والشركس ، والأتراك ، والإيرانيون ، والنوبيون ، والزنوج واليهود العربيون إلخ

وعلى حارطة التعددية في الملل والشرائع والمذاهب الدينية ، وجدت وتجد : اليونان ، الروم ، الأرثوذكس والمسطرة ، الأشوريون ، والأقباط الأرثوذكس ، واليعاقبة الأرثوذكس ، والأرمن الأرثوذكس ، والسوريان الروم الكاثوليك ، والسريان الروم الكاثوليك ، والأرمن الروم الكاثوليك ، والأقباط الروم الكاثوليك ، والكلدان الروم الكاثوليك ، والموارنة الروم الكاثوليك ، والبروتستانت ، والإنجيليون . واليهود الربانيون الأرثوذكس ، واليهود القرائون ، واليهود السامريون ، والصابئة ، واليزيدية والشوانك ، والبهائية ، والديانات القبلية الروحية الأرواحية إلخ

وعلى حارطة التعددية في المذاهب الإسلامية -الكلامية والفقهية السنية بمذاهبها ، والشيعية بمذاهبها فهناك الأحناف ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، والجعفرية ، والزيدية ، والإباضية ، والظاهرية ، والإسماعيلية ، والدروز ، والعلويون (النصيرية) إلخ

هكذا ، تجسدت في حارطة الحياة الإنسانية ، بالحضارة

الإسلامية أمة واحدة ، ضمت كل ألوان التنوع والتعدد والاختلاف في الفروع التي تكون لبنات البناء الواحد لأمة الإسلام - المتحدة في العقيدة و الشريعة والحضارة ودار الإسلام و المتنوعة فيما عدا ذلك من السمات والقسمات [1]

تلك هي قصة الاقوال بين التعددية و الإسلامية ، كأمة وحضارة كما عرضت بها وقائع التاريخ[1]

١ - انظر بتفصيل ذلك بكتابنا «الإسلام والتعددية» طبعة دار الشروق القاهرة سنة ١٩٩٨م

لكن ... ومنذ الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة، نشهد مخططاً معادياً لوحدة الأمة، يريد أن يحوّل «نعمة التعددية» إلى «نقمة»! وأن ننتقل بطوائف الأقوام والملل والمذاهب من «لبنات» فى بناء الأمة الواحدة إلى «ثغرات» فى جدار الأمن الوطنى والقومى والحضارى ..

بدأ ذلك المخطط بمحاولات بونابرت (١٧٦٩ - ١٨٢١ م) مع نفر من أقباط مصر، إبان الحملة الفرنسية عليها (١٢١٣ هـ ١٨٩٧ م) عندما أغرى جماعة من «أراذل الأقباط» كما سماهم الجبرتى (١١٦٧ - ١٢٣٧هـ ١٧٥٤ - ١٨٢٢ م) فأقاموا فيلقاً قبطياً، شارك مع الجيش الفرنسى فى القهر الاستعمارى لمصر وفى إخماد ثورتها وانتفاضات مدنها وقراها ضد الغزاة. وكانت قيادة هذا الفيلق «للمعلم» يعقوب حنا (١١٥٨ - ١٢١٦ هـ ١٧٤٥ - ١٨٠١ م) الذى نبذته كنيسته القبطية، وجعله الفرنسيون «جنرالاً»! وسماه الجبرتى «يعقوب اللعين»!

ولقد استهدفت هذه المحاولة البونابرتية وحدة الأمة، عندما أرادت سلخ مصر باسم «الاستقلال» عن محيطها العربى والإسلامى، وقطع روابطها بهويتها الحضارية وبرائها الإسلامى، وذلك بإلحاقها بالغرب، وإحلال «التشريعات التى ترضى عنها فرنسا» محل شريعة الإسلام- التى تمثل سمة من سمات وحدة الأمة

الإسلامية - وكانت تلك أقدم محاولات التقسيم للأمة في عصرنا الحديث .

وترامنت مع هذه المحاولة ، دعوة بونابرت سنة ١٧٩٩م للطوائف اليهودية التي نعمت في حضارة الإسلامية بما لم تحلم به في حضارة أخرى - دعوته لها كي تتحالف مع جيشه الغازي ومشروعه الاستعماري ، فتقوم بدور «ثغرة الاختراق» و «موطئ القدم» ، وذلك مقابل تمكينهم من فلسطين . فأصدر بونابرت نداءه لهذه الطوائف اليهودية ، أثناء حصاره لمدينة «عكا» فقال :

«من نابليون بونابرت ، القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية الفرنسية في إفريقيا وآسيا إلى ورثة فلسطين الشرعيين .

أيها الإسرائيليون ، أيها الشعب الفريد انهضوا بقوة ، أيها المشردون في التيه . لابد من نسيان ذلك العار الذي أوقعكم تحت نير العبودية ، وذلك الخزي الذي شل إرادتكم لألفي سنة . .

إن فرنسا تقدم لكم يدها الآن حاملة إرث إسرائيل . إن الجيش الذي أرسلتني العناية الإلهية به قد اختار القدس مقراً لقيادته ، وخلال بضعة أيام سينتقل إلى دمشق المجاورة ، التي استهانت طويلاً بمدينة داود وأذلتها .

يا ورثة فلسطين الشرعيين ، إن الأمة الفرنسية تدعوكم إلى إرثكم بضمانها وتأييدها ضد كل الدخلاء» [2] !!

---

(١) د. أحمد حسين الصاوي ، المعلم يعقوب بين الحقيقة والأسطورة ص ١٢٣ - ١٣٢ ملحق ٦ ، ٧ ، ٨ - طبعة القاهرة سنة ١٩٨٦ م

(٢) محمد حسنين هيكل (المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل - الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية) الكتاب الأول ص ٣١ ، ٣٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٦ م

فكما بدأ المشروع الاستعمارى الغربى فتح ثغرات لاختراق والتفتيت على جبهة أقطار مصر بدأ فتح ثغرة ثانية على جبهة الطوائف اليهودية ساعياً إلى تحويل «نعمة التعددية» إلى «نقمة التشرذم والتفتيت»!.

وبعد هزيمة مشروع نابليون واصلت إرساليات التنصير الديني والتغريب الثقافي - الفرنسية - محاولات الاختراق والتفتيت، بالعمل على تحويل بعض الطوائف والمذاهب والملل إلى ثغرات تخترق بنيات وحدة الأمة، وتهدد أمنها الوطني والقومي والحضاري. فمدارس الإرساليات الفرنسية في «الشام» استهدفت - كما عبرت عن ذلك مراسلات قناصلهم - «جعل سوريا - (أي الشام الكبير) حليفة أكثر أهمية من مستعمرة»! و«تأمين هيمنة فرنسا على منطقة خصبة ومنتجة»!، وتحويل الموارنة إلى «جيش متفان لفرنسا في كل وقت»!، وذلك وصولاً إلى «جعل الربيرية العربية (كما قالوا)! - تنحني لا إرادياً أمام الحضارة المسيحية لأوربا»[1]!

وما حاوله الفرنسيون مع الموارنة، حاوله الإنجليز مع الدروز، في دنت التاريخ! وحاولوه مع اليهود، عندما أرادوا استخدامهم في فلسطين سداً أمام مشروع مصر، بقيادة محمد علي باشا (١١٨٤ - ١٢٦٥ هـ / ١٧٧٠ - ١٨٤٩ م)، لتحديد شباب الشرق، وعلاج أمراض الدولة

(١) من مراسلات القناصل مجموعات أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية باريس لبنان ١٨٤٠ ١٨٤٢ ١٨٤٨ ١٨٩٧ ١٨٩٨ م انظر د. محمد عمارة هل الإسلام هو الحل؟ لماذا وكيف؟) ص ٢٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٥م

العثمانية. فكتب وزير الخارجية الإنجليزي «بالمرستون» إلى سفيره في «استانبول» اللورد «بونسونبي» في ١١ أغسطس سنة ١٨٤٠ م، يقول له: «عليك أن تقنع السلطان وحاشيته بأنه إذا عاد الشعب اليهودي تحت حماية السلطان ومباركته إلى فلسطين، فسوف يكون ذلك مصدر ثراء له، كما أنه سوف يكون حائلاً بين محمد علي أو أي شخص آخر يخلفه وبين تحقيق خطته الشريرة في الجمع بين مصر وسوريا»[1]!!

فالهدف هو التفتيت للأمة، بتوظيف اليهود ضد «الجمع بين مصر وسوريا»!

كذلك، سعى الإنجليز إلى ما سبق وسعى إليه بونابرت - فمقاصد المشروع الغربي واحدة مع اختلاف المحتكر للثمرات! وذلك عندما استهدفوا علاقة أقباط مصر بمسلميها عن طريق العداء للاثنين، ومحاولات ضرب الجميع. وذلك بإقامة قواعد احتراق للتبصير، وفق المذاهب النصرانية الغربية تارة، وبغرس وتنمية الشقاق الطائفي مع المسلمين تارة أخرى. وبالعداء لوحدة الأمة في كل الأحايين - فاللورد كرومر (١٨٤١ - ١٩١٧ م) - المعتمد البريطاني في مصر - تزعجه وحدة الأمة - أقباطها ومسلميها - في منظومة القيم، حتى ليتعذر التمييز بين القبطي والمسلم، فيتفقد دينيهما! ويحدد أن العدو بالنسبة له هو الطابع الشرقي للحضارة، الذي يميزها عن الحضارة

---

(١) محمد حسين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول، ص ٤٤، ٤٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٦

العربية العازية فيقول : «إن مسيحية القبطي محافظة (جامدة) - بقدر ما هو إسلام المسلم والقبطي غير قابل للتغيير (التقدم) وهذا راجع « لا لأنه قبطي ، بل لأنه شرقي ، ولأن دينه التي تسمح بالتقدم قد حوصرت بأخلاط معادية وإذا كان المسلم لم يصبح مسيحياً على أي وجه من الوجوه ، فإن القبطي قد أصبح مسلماً من قمة رأسه إلى أخمص قدميه في المسلك الأخلاقي و للغة والروح» [1]

فمدو كرومر - المعتمد البريطاني للاستعمار الإنجليزي في مصر - هو وحدة الأمة والحضارة ، التي جعلت الجميع شرقيين ، بصرف النظر عن الملل والشرائع ، والتي جعلت النصراني المصري متوحداً مع المسلمين في المسلك الأخلاقي واللغة والروح !

* * *

وعندما أخذ مخطط بونبرت مع اليهود - والذي تناه الإنجليز إلى تصاعد دورهم الاستعماري في الوطن العربي - عندما أخذ هذا المخطط طريقه إلى التنفيذ في أرض الواقع عبر وعد بلفور سنة ١٩١٧م والانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٢٠ - ١٩٤٨م) وقيام الدولة الصهيونية سنة ١٩٤٨م أصبح لهذه الدولة - كقاعدة عربية في قلب وطن الأمة مخططها للتفتيت والتفكيك ، والذي يستهدف إلغاء الأمة ، وتحويلها إلى ركام من الطوائف والملل والنحل والمذاهب والأقوام والأعراق

---

(١) كرومر مصر حديثة والنص في محمد السماك (الأقباط بين العروبة والإسلام) ص ٩٣ طبعة بيروت سنة ١٩٩٠م

ولأن الإسلام هو عامل التوحيد الأول لهذه الأمة ، فلم يقف مخطط التفتيت الصهيوني عند دائرة الأمة العربية ، وإنما امتد ليشمل عالم الإسلام ، من شبه القارة الهندية إلى المغرب الأقصى على شاطئ الأطلسي ! فكانت الخطة التي صاغها المستشرق الصهيوني «برنارد لويس» Bernard Lewis والتي نشرتها مجلة Executive Intelligence researchproject - التي تصدرها وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون . والتي يخطط فيها ؛ لتقسيم الشرق إلى دويلات اثنية أو مذهبية وعوجب تلك الخطة يدعو برنارد لويس إلى :

١ - ضم إقليم بلوشستان الباكستاني إلى مناطق البلوش المجاورة في إيران ، وإقامة دولة بلوشستان

٢ - ضم الإقليم الشمالي الغربي من الباكستان إلى مناطق البوشتوبين في أفغانستان ، وإقامة دولة بوشتونستان

٣ - ضم المناطق الكردية في إيران والعراق وتركيا ، وإقامة دولة كردستان

٤ - إن اقتطاع المناطق الكردية والبلوشية من إيران ، يفتح ملف التقسيم الداخلي لإيران ، في ضوء الواقع الإثني ، بما يحقق إقامة الدويلات التالية :

أ - دويلة إيرانستان .

ب - ودويلة أذربيجان .

جـ - ودويلة تركمانستان

د - ودويلة عربستان .

٥ إقامة ثلاث دول في العراق

ا – إحداها كردية سنية في الشمال .

ب والثانية سنية عربية في الوسط .

جـ والثالثة شيعية عربية في الجنوب

٦ اقامة ثلاث أو أربع دويلات في سوريا

ا – منها واحدة درزية .

ب – وثانية علوية (نصيرية) .

جـ وثالثة سنية

٧ وتقسيم الأردن إلى كيانين

ا أحدهما للبدو

ب والآخر للفلسطينيين – (دون إشارة للضفة الغربية للأردن التي ستضمها إسرائيل) !

٨ أما العربية السعودية ، فسوف يحسن إعادتها إلى الفسيفساء القبلية التي كانت فيها قبل إنشاء المملكة سنة ١٩٣٣ م ، بحيث لا يعود لها من الوزن سوى ما للكويت والبحرين وقطر وإمارات الخليج الأخرى !

٩ يعاد النظر في الجغرافيا السياسية للبنان على أساس إقامة

ا – دويلة مسيحية .

ب – ودويلة شيعية .

جـ – ودويلة سنية .

د – ودويلة درزية .

هـ – ودويلة علوية .

١٠ تقسم مصر إلى دولتين على الأقل

أ – واحدة إسلامية

ب – والثانية قبطية .

١١ تفصل جنوب السودان عن شماله، لتقام فيه

أ – دولة زنجية مستقلة في الجنوب .

ب – ودولة عربية في الشمال .

١٢ يعاد النظر في الجغرافية السياسية للمغرب العربي، بحيث تقام لتبرير أكثر من دولة حسب التوزع والانتماء القبليين

١٣ كذلك يعاد النظر في الكيان الموريتاني من خلال الصراع القائم بين العرب والزنوج والمولدين».

وبعد هذا التخطيط، الذي يضيف إلى «تجزئة وتفتيت (سيكس - بيكو) سنة ١٩١٦ م» أكثر من ثلاثين دويلة، عرقية ودينية، ومذهبية ... يضيف برنارد لويس قوله ... «إن الصورة الجغرافية الحالية للمنطقة لا تعكس حقيقة الصراع، وإن ما هو على السطح يتناقض مع ما هو في العمق. على السطح كيانات سياسية لدول مستقلة، ولكن في العمق هناك أقليات لا تعتبر نفسها في هذه الدول، بل ولا تعتبر أن هذه الدول تعبر عن الحد الأدنى من تطلعاتها الخاصة»!

فالمخطط لا يرى إلا الصراع ... وهو يريد تفتيت الأقوام والملل والمذاهب إلى دويلات، ليس لها أدنى مقومات الدول ... كل ذلك

حساب جعل الطوائف اليهودية ، التي لا تجمعها روابط الأمة الواحدة أو الحضارة الواحدة ، والتي لم تقم ، عبر تاريخها الطويل دولة متحدة . كل ذلك حساب أن تصبح هذه الطوائف الدولة المهيمنة على وطن العروبة وعالم الإسلام .

نعم ، يفصح برنارد لويس عن هذا المقصد ، فيقول في هذا المخطط : «ويرى الإسرائيليون أن جميع هذه الكيانات ، لن تكون فقط غير قادرة على أن تتحد ، بل سوف تشلها خلافات لا انتهاء لها على مسائل حدود وطرقات ومياه ونفط ورواح ووراثة . إلخ ونظراً لأن كل كيان من هذه الكيانات سيكون أضعف من إسرائيل ، فإن هذه ستضمن تفوقها لمدة نصف قرن على الأقل» (١) .

ففي سبيل العلو الإسرائيلي ، الموظف لحساب المشروع الغربي ، يكون التخطيط والتنفيذ لتفتيت وحدة الأمة الإسلامية إلى درب من الأقوام والملل والنحل والمذاهب والطوائف والأعراق والألوان !

* * *

ولم يقف الأمر عند التخطيط ، بل لقد أخذ هذا المخطط طريقه إلى التنفيذ بعد سنوات قليلة من قيام إسرائيل . فبدأ السعي لتحويل عالمنا وأمتنا إلى «مجتمعات فسيفسائية ، أو مجتمعات الموزاييك Mosaic Society» .

ففي سنة ١٩٥٤ م تقدم «دافيد بن جوريون» أحد مؤسسي الدولة الصهيونية ، وأول رئيس لوزرائها - فأعلن : «أن الوقت يعتبر مناسباً لدفع

---

(١) محمد السماك (الأقليات بين العروبة والإسلام) ص ١٣ ، ٣٣ ، ٤٣ ، طبعة بيروت سنة ١٩٩٠ م .

لبنان -(أي الموارنة) - إلى المطالبة بإقامة دولة مسيحية ... وأن هذا المشروع سوف يؤدي، حين نجاحه، إلى إحداث تغيير أساسي وحاسم في الشرق الأوسط، وستبدأ مرحلة جديدة ...»!

وسجل «موشي شاريت» (رئيس وزراء إسرائيل يومئذ) في مذكراته، بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ م تفصيل اقتراح «بن جوريون»: «من الواضح أن لبنان هو الحلقة الأضعف في الجامعة العربية، ومعظم الأقليات في الدول العربية الأخرى هي أقليات إسلامية، باستثناء الأقباط، لكن مصر هي أكثر الدول العربية تماسكاً واستقراراً، خاصة أن الأغلبية هناك تتشكل من مجموعة دينية واحدة، ذات تراث واحد، فيما لا تؤثر الأقلية القبطية بشكل جدي في الوحدة السياسية والوطنية للدولة، على عكس الوضع في لبنان، إذ يشكل المسيحيون الأغلبية عبر التاريخ اللبناني، وهذه الأغلبية لها تراثها وثقافتها المختلفة عن تراث وثقافة الدول العربية الأخرى الأعضاء في الجامعة العربية (لقد كانت غلطة لا تغتفر من فرنسا أنها وسّعت حدود لبنان إلى ما هو عليه اليوم) إذ ضمن الحدود الحالية للبنان لا يستطيع المسلمون أن يفعلوا ما يريدون، حتى لو كانوا يشكلون الأكثرية هناك، وذلك خوفاً من المسيحيين (لست أدري ما إذا كانوا يشكلون الأكثرية بالفعل؟) ... وهكذا تبدو مسألة خلق دولة مسيحية أمراً طبيعياً، لها جذورها التاريخية، وستلقى مثل تلك الدولة دعماً واسعاً من العالم المسيحي الكاثوليكي والبروتستانتي.

كان مثل هذا الأمر يبدو شبه مستحيل في الظروف العادية

وذلك بسبب رئيسي هو كون المسيحيين يفتقرون إلى الشجاعة والحافز من أجل تنفيذ مشروع كهذا. أما في حالة انتشار الفوضى والاضطرابات وظهور أعراض الثورة أو الحرب الأهلية، فإن الأمر يصبح مختلفاً، إذ يتصرف الضعيف كبطل في مثل تلك الأوقات. وبما أننا لا نستطيع الجزم بالنسبة للأمور السياسية، نقول ربما كان الوقت الحالي هو الظرف المناسب لخلق دولة مسيحية مجاورة لنا، ومن دون مبادرتنا ودعمنا القوى لا يمكن إخراج تلك الدولة إلى حيز الوجود! يبدو لي أن هذا هو واجبنا الأساسي، أو على الأقل أحد الهموم الرئيسية لسياستنا الخارجية. وهذا يعني أن علينا أن نحسن استثمار الجهد البشري، وعامل الوقت، والعمل بكل الطرق الممكنة لإحداث تغيير أساسي في لبنان. يجب علينا تجنيد «ساسون»(١) وكل من يتكلم العربية بيننا، ولن نتقاعس عن توفير الأموال اللازمة لإنجاح هذه السياسة. ولا بأس لو اضطررنا أحياناً إلى إنفاق الكثير دون التوصل إلى نتائج سريعة.

فلنركز جهدنا جميعاً على هذه القضية، فقد لاحت في الأفق فرصتنا التاريخية، ولن يغفر لنا التاريخ إضاعتها سدى. لكن على ثقة بأن موقفنا هذا لا يتضمن أي تحد للقوى الكبرى، إذن علينا أن نشرع في العمل فوراً وقبل فوات الأوان.

وفي سبيل الوصول إلى ما نبتغيه، علينا فرض قيود على الحدود

---

(١) هو أحد الخبراء الصهاينة في اللغة العربية والعادات العربية والدارس سفير لإسرائيل في مصر بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية ومؤلف كتاب «سبع سنوات في بلاد المصريين» وهو عن سنوات سفارته بمصر من سنة ١٩٨١ حتى سنة ١٩٨٨ م.

اللبنانية وتنظيمها ، ويستحسن اختيار بعض اللبنانيين في الداخل والخارج وتجنيدهم من أجل خلق الدولة المارونية ... على معرفة بأناس يمكننا التنسيق معهم في لبنان ولكن هناك طرق عديدة يمكننا بواسطتها تحقيق المشروع المقترح ...»

إمضاء : دافيد بن جوريون

وفي تعقيب «موشي شاريت» على هذه «البروتوكولات» ، التي سطرها «بن جوريون» ، كتب ... في ١٨ مارس سنة ١٩٥٤ م يقول : «إنني بالتأكيد أجد تقديم المساعدات والدعم الفعال لأي شكل من أشكال تحريك الأقلية المارونية بهدف تثبيت وتقوية ميولها الانعزالية ، بغض النظر عن مدى فرص النجاح أمامها ، في حال وجود مثل تلك القاعدة يعتبر مجرد تحريك الأقليات عملاً إيجابياً لما قد ينتج عنه من آثار تدميرية على المجتمع المستقر ، ناهيك عن المتاعب التي يمكن أن يسببها للجامعة العربية ... كما أنه يخدم غرض صرف الأنظار عن تعقيدات الوضع العربي الإسرائيلي ويذكي النار في مشاعر الأقليات المسيحية في المنطقة ، وتوجيهها نحو المطالبة بالاستقلال ... وعلاوة على ذلك ، أود أن أؤكد على ضرورة إبقاء هذه الخطة في نطاق السرية الكاملة ، لأننا في حال نشرها وانتشارها - وهو خطر لا يمكن إنكاره في ظل الظروف الراهنة للشرق الأوسط ... سنعاني خسارة لن يعوضها شيء ، ولو كان نجاح العملية ذاتها ...» !

هكذا ، ومنذ سنة ١٩٥٤ م ، بدأت إسرائيل تنفيذ مخطط

١ - تثبيت وتقوية الميول الانعزالية للأقليات في العالم العربي بدءاً بالأقلية المارونية

ب وتحريك الأقليات ، لدمير مجتمعات المستقرة ، وإذكاء نار في مشاعر الأقليات المسيحية في المنطقة ، وتوجيهها نحو المطالبة بالاستقلال !! .

وفي ضوء هذا المخطط ، علينا أن نراجع مظاهر الانفصال لدى الأقليات وألوان تحركاتها كأقليات ، وتزايد الحديث عن همومها - داخليا وخارجيا - . وتزايد الأضواء المسلطة عليها ، في عزلة عن مجتمعاتها!! علينا أن نراجع مظاهر وثمرات هذا المخطط عبر العقود التي تمت هذا التخطيط! وأن نرصد الأفكار و النظريات والمؤسسات التي أحترفت وتحترف «صناعة عزل وتحريك الأقليات» .

وقد كان «موشي شاريت» رئيس وزراء إسرائيل يومئذ قد كتب هذا التعقيب على مذكرة «داڤيد جوريون» في مارس سنة ١٩٥٤م فلقد عقدت القيادة الإسرائيلية اجتماعاً مشتركاً ، لوضع هذا التخطيط في التنفيذ في ١٦ مايو سنة ١٩٥٤ م » حضره كبار مسئولي وزارتي الدفاع والخارجية وفيه طالب «بن جوريون» مرة أخرى ، بتحريك الأوضاع في لبنان ، واقترح عمل ما ، خاصة أن الظروف ملائمة للغاية ، بسبب تزايد التوتر بين العراق وسوريا ، ومفاقم الأوضاع الداخلية التي تعاني منها سوريا ، وسارع «موشي شاريت» إلى تأييد موقف «بن جوريون» ، بحماس بالغ

كان أهم ما يشغل «ديان» هو العثور على ضابط لبناني ، ولو برتبة

رئد ، للقيام بدور المنقذ للشعب المسيحي [1] ، وفي حال يجد مثل هذا الشخص يكون دور إسرائيل لعمل لاستمالته بإظهار المودة تجاهه أو إغرائه بالأموال ، عندها سيتمكن الجيش الإسرائيلي من دخول لبنان واحتلال الأجزاء الضرورية من الحدود ، وأخيراً خلق كيان مسيحي يقيم علاقات وثيقة مع إسرائيل ، أما بالنسبة للمناطق الواقعة جنوب «الليطاني» فسوف يتم ضمها إلى إسرائيل نهائياً»

«بعد ذلك أوصى رئيس الأركان- «ديان» بتنفيذ هذه الخطة في الحال ، ودون انتظار النتائج التي ينتظر أن يسفر عنها الوضع المتوتر بين دمشق وبغداد . . » .

ويعلق «موشي شاريت» في مذكراته على نتائج اجتماع ١٦ مايو ١٩٥٤ م ، فيقول «في الوقت ذاته ، وافقت على تشكيل لجنة مشتركة من موظفي وزارتي الدفاع والخارجية لمعالجة الشئون اللبنانية ، على أن تكون تلك اللجنة (كما طالب بن جوريون) تحت إشراف رئيس الوزراء .

كان رئيس الأركان «ديان» لم يزل مصراً على رأيه ، بضرورة العثور على ضابط لبناني لاستخدامه كواجهة لتنفيذ أغراضنا فيتمكن الجيش الإسرائيلي عندها من الاستجابة لنداء الإغاثة المنطلق من لسان ، ويهرع لتحريره من الاضطهاد الإسلامي لن تكون تلك العملية سوى معامرة جنونية ، لكن علينا أن نعمل مع المضاعفات الخطيرة ، وعلى اللجنة أن تكلف مهمة القيام

---

١) لاحظ أن المسيحيين ، يومئذ في لبنان كانوا مهيمنون على مختلف مجالات وقطاعات ومؤسسات الدولة والمجتمع !

بالدراسات، وأن تعمل بحذر وتعقل لتوجيه وتشجيع الدوائر المارونية الرافضة للضغوط الإسلامية كي تضع ثقتها بنا وتعتمد علينا كلياً ..» !

ونحن عندما نقرأ هذا الذي كتبه «موشي شاريت» في مذكراته - بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٥٤ م - فكأنما نشاهد ما تجسد على أرض لبنان في السبعينيات والثمانينيات. لقد استطاع التنفيذ الصهيوني - بتحريك الأقلية المارونية نحو المزيد من الانعزالية - وبخلق العمالة في صفوفها - أن يحقق «البروتوكولات» التي سجلتها مذكرات «موشي شاريت» في الخمسينيات !!

* * *

ولم يكن لبنان سوى نقطة البدء. فمنذ الخمسينيات، حدد هذا المخطط التفتيتي أن الهدف هو «المنطقة»، وليس فقط «لبنان» فالهدف من تحريك الأقليات هو تدمير مجتمعاتها المستقرة، وإذكاء النار في مشاعر الأقليات في المنطقة، وتوجيهها نحو المطالبة بالاستقلال - تحقيقاً لواقع «المجتمعات الفسيفسائية أو مجتمعات الموزايك Mosaic Society» ..

فبدأ، منذ عقد الثمانينيات، تطوير المخطط، لتعميمه في الوطن العربي، كخطوة نحو الآفاق التي رسمها له برنارد لويس - آفاق العالم الإسلامي، من شبه القارة الهندية إلى شاطئ الأطلسي !

ففي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨١ م، نشرت جريدة «معاريف»

١) انظر: د. سعد الدين إبراهيم: الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في العالم العربي) ص ٧٤٠ - ٧٤٨ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٤ م

الإسرائيلية، نص محاضرة وزير الدفاع الإسرائيلي "أبيل شارون" تحدث فيها عن [illegible] في الثمانينات [illegible] في الخمسينات [illegible] "شارون" [illegible] تصل [illegible] الجنوبي إلى أطراف الاتحاد السوفيتي شمالاً، والصين شرقاً، وإفريقيا الوسطى جنوباً، والمغرب العربي غرباً (أي العالم الإسلامي كله) - فهذا المجال عبارة عن مجموعات قومية وإثنية ومذهبية متناحرة، ففي باكستان شعب "بلوش"، وفي إيران يتنازع على السلطة كل من الشيعة والأكراد، والمسألة الأرمنية، أما في العراق فمشكلاته تندرج في الصراع بين السنة والشيعة والأكراد، في حين أن سورية تواجه مشكلات الصراع السني العلوي، ولبنان مبنيّ على عدد من الطوائف المتناحرة، والأردن مجال خصب للصراع من نوع فلسطيني بدوي، كذلك في الإمارات العربية، وسواحل المملكة العربية السعودية الشرقية، حيث يكثر الشيعة من ذوي الأصول الإيرانية، وفي مصر حواس العداء بين المسلمين والأقباط، وفي السودان حالة مستمرة من الصراع بين الشمال والجنوب المسيحي - الوثني، أما في المغرب فالهوة ما بين العرب والبربر قابلة للاتساع»

فكأنه يعيد قراءة مخطط التقسيم الذي وضعه [illegible] للعالم الإسلامي بأسره، مع حديث عن هذا العالم [illegible] باعتباره "مجال حيوي لإسرائيل"[1] وهو "حيوي [illegible] معظمة [illegible] في هذا المخطط [illegible]

(١) (الأقليات بين العروبة والإسلام) ص ١٤٢، ١٤٣

وفي العام التالي سنة ١٩٨٢م تعيد منظمة الصهيونية العالمية الإفصاح عن هذا المخطط فتنشر مجلتها الفصلية (الاتجاهات) «كاتفوليم» [illegible] عدد ١٤ فبراير سنة ١٩٨٢م - تحت عنوان «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات» «إن العالم العربي الإسلامي ليس هو المشكلة الاستراتيجية الأساسية التي ستواجهها خلال الثمانينيات، وذلك على الرغم من أن له النصيب الأوفر في تهديد إسرائيل بسبب قوته العسكرية الآخذة في الازدياد.

وهذا العالم، بطوائفه وأقلياته وأجنحته ونزاعاته الداخلية التي تؤول إلى دمار داخلي مذهل، كما نشهد اليوم في لبنان وإيران غير العربية، والآن في سوريا أيضاً، غير قادر على التصدي لمشكلاته الأساسية الشاملة، وبالتالي فإنه لا يشكل تهديداً فعلياً بدونه إسرائيل في المدى البعيد، وإنما في المدى القصير، إذ هناك أهمية كبرى لقوته العسكرية الآنية.

فعلى المدى البعيد لا يستطيع هذا العالم البقاء بسمته الحالية في المناطق المحيطة بنا، من دون تقلبات فعلية.

إن العالم العربي مبني مثل برج ورقي مؤقت، شيده الأجانب (فرنسا وبريطانيا في العشرينيات) من دون اعتبار لإرادة السكان وتطلعاتهم. فقد قسم إلى ١٩ دولة، كلها مكونة من تجمعات من الأقليات والطوائف المختلفة التي يناصب بعضها البعض العداء. وهكذا، فإن كل دولة عربية - إسلامية تتعرض اليوم

في [illegible] الطائفية في [illegible] إسلامية [illegible] إيران في حرب مع العراق [illegible]

لخطر التفتت الإثنى الاجتماعى فى الداخل ، بدرجة أن بعضها يدور فيه الآن حروب أهلية

إن صور الوضع (القومية - الإثنية - الطائفية هذه) من المغرب حتى الهند ، ومن الصومال حتى تركيا ، تشهد على انعدام الاستقرار ، والتفتت السريع فى جميع أنحاء المنطقة المحيطة بنا

وعندما نضيف إلى تلك الصورة الاقتصادية ، فإننا ندرك إلى أى حد تقوم المنطقة بأسرها فعلاً على سرج من الورق ، من دون أى فرص للتصدى لمشكلاتها الخطرة

إن مصر مفككة ومنقسمة إلى عناصر سطويه كثيرة ، وليس على غرار ما هى الحال اليوم ، لا تشكل أى تهديد لإسرائيل ، وإنما ضمانة للأمن والسلام لوقت طويل ، وهذا اليوم فى متناول يدنا

إن دولاً مثل ليبيا والسودان والدول الأبعد منهما لن تبقى على صورتها الحالية ، لن ستقتفى أثر مصر فى انهيارها وتفتتها ، فمتى تفتت مصر تفتت المنطقة - (!!)- إن رؤية دولة قطبية مسيحية فى صعيد مصر ، إلى جانب عدد من الدول ذات سلطة أقلية - مصرية ، لا سلطة مركزية كما هو الوضع الآن ، هى مفتاح هذا التطور التدريجى الذى أحرته معاهدة السلام ، لكنه لا يبدو مستعداً فى المدى الطويل

إن الجبهة العربية ، التى تبدو للوهلة الأولى معضلة ، هى أقل تعقيداً من الجبهة الشرقية ، حيث أصبحت مثلة أمامنا اليوم جميع الأحداث التى كانت بمثابة أمنية فى العرب ، ذلك أن تفتت لبنان

بصورة مطلقة إلى خمس مقاطعات إقليمية هو سابقة للعالم العربي بأسره، بما في ذلك مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية، إذ أخذ ينحو منحىً مشابهاً منذ اليوم.

إن تفتت سوريا والعراق لاحقاً إلى مناطق ذات خصوصية إثنية ودينية، على غرار لبنان، هو هدف من الدرجة الأولى بالنسبة لإسرائيل في الجبهة الشرقية في المدى البعيد، إذ إن تشتيت القوة العسكرية لهذه الدول هو اليوم الهدف المرسوم في المدى القصير، وسوف تتفتت سوريا وفق التركيب الإثني والطائفي إلى عدة دول مثل لبنان حالياً[1]، بحيث تقوم على ساحلها دولة علوية شيعية، وفي منطقة حلب دولة سنية، وفي منطقة دمشق دولة سنية أخرى معادية للدولة الشمالية، والدروز سيشكلون دولة، ربما أيضاً في الجولان عندنا[2] وطبعاً في حوران وشمال الأردن، وستكون هذه ضمانة الأمن والسلام في المنطقة بأسرها في المدى الطويل وهذا الأمر في متناول يدنا اليوم.

إن العراق، الغني بالنفط من جهة، والذي يكثر فيه الانشقاق والأحقاد في الداخل من جهة أخرى، هو المرشح المضمون لتحقيق أهداف إسرائيل، إن تفتيت العراق هو أكثر أهمية من تفتيت سوريا[3]، فالعراق أقوى من سوريا، وقوته تشكل في المدى القصير خطراً على إسرائيل أكثر من أي خطر آخر وحرب عراقية

---

١) الإشارة إلى لبنان أثناء الحرب الطائفية وقبل اتفاق الطائف والتغلب على محنة الحرب.

٢) الجولان السوري المحتل من قبل إسرائيل في حرب يونيو سنة ١٩٦٧ م.

٣) في ضوء هذه الأولويات نقرأ ما يحدث لوحدة العراق بعد حرب الخليج الثانية.

سورية، أو عراقية. إيرانية سوف تفتت العراق وتؤدي به إلى انهيار في الداخل قبل أن يصبح في إمكانه التأهب لخوض صراع على جبهة واسعة ضدنا. وكل مواجهة بين الدول العربية تساعدنا على الصمود في المدى القصير، ويختصر الطريق نحو الهدف الأسمى، وهو تفتيت العراق إلى شيع مثل سوريا ولبنان. وفي العراق سوف يكون التقسيم الإقليمي والطائفي متاحاً، كما كان الوضع في سوريا في العهد العثماني. وهكذا تقوم ثلاث دول (أو أكثر) حول المدن العراقية الرئيسية: البصرة، وبغداد، والموصل، إذ تنفصل مناطق شيعية في الجنوب عن الشمال السني والكردي بأكثريته، ولعل المواجهة الإيرانية العراقية تؤدي إلى ازدياد حدة هذا الاستقطاب اليوم.

إن شبه الجزيرة العربية بأسره هو مرشح طبيعي للانهيار، وأكثر اقتراباً منه، بفعل ضغط داخلي وخارجي، وهذا الأمر غير مستبعد في معظمه، خصوصاً في السعودية، سواء أبقيت القوة الاقتصادية القائمة على النفط أم انخفضت في المدى البعيد. فالاضطراب والانهيار من الداخل هما مسار واضح وطبيعي في ضوء تركيبة الدول القائمة، التي تفتقر إلى كيان.

إن الأردن هدف استراتيجي آتٍ في المدى القصير، لكنه ليس كذلك في المدى الطويل، لأنه لا يشكل أي تهديد فعلي في المدى الطويل، بعد انحلال وتصفية الحكم المديد للملك حسين، وانتقال السلطة إلى الفلسطينيين في المدى القصير. ليس هناك أي إمكان بأن يبقى الأردن قائماً على صورته وبنيته الحاليتين في المدى الطويل. وينبغي أن تؤدي سياسة إسرائيل، حرباً أو سلماً، إلى تصفية الأردن بنظامه الحالي، ونقل السلطة إلى الأكثرية الفلسطينية، فتبديل الحكم شرقي النهر، سوف يؤدي أيضاً إلى

تصفية مشكلة مناطق الأهلة بالعرب عربي النهر، حرب أم سلم، إن الهجرة من المناطق، والجمود الاقتصادي الديموجرافي فيها، هو الضمانة للتغيير الوشيك على ضفتي النهر، وعلينا أن نكون ناشطين من أجل تسريع هذا التغيير، وفي وقت قريب.

إنه، في العصر النووي، لا يمكن ضمان بقاء إسرائيل إلا بمثل هذا التفكيك، ويجب من الآن فصاعداً، بعشرة السكان، وهذا دافع إستراتيجي، فإذا لم نحدث ذلك، فليس باستطاعتنا البقاء مهما كانت الحدود[2] »!!

* * *

ولم تغير حقبة التسعينيات - بما حملت من مشاريع «للتسويات» بين العرب وإسرائيل - شيئاً من التخطيط الاستراتيجي الصهيوني للفتيت وشرذمة العرب والمسلمين. ولا متابعة تنفيذ هذا التخطيط.

ففي ٢٠ مايو سنة ١٩٩٢م عقدت ندوة، دعا إليها «مركز تارلان للأبحاث الاستراتيجية» التابع لجامعة تارلان الإسرائيلية [illegible] وزارة الخارجية الإسرائيلية بواسطة «مركز الأبحاث السياسية» - التابع لها [illegible] أسهم فيها باحثون من «مركز [illegible] جامعة [illegible] حول «الموقف الإسرائيلي [illegible] الإسلامية وتطلعاتها في منطقة الشرق الأوسط [illegible] وتطلعاتها الاستقلالية، في ضوء ما حققه أكراد العراق !!! .

---

١ - [illegible]

٢ - الاقتصاد بين العروبة والإسلام، ص ٤٠ - ٤٤

أي أن حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ م وما فتحته من أبواب الشرق العربي والتشرذم الطائفي قد مثلت بالنسبة لخطط التفتيت الصهيوني عامل تصعيد ، ومرحلة جديدة تدفع واقع عالمنا العربي في اتجاه «تصعيد» التخطيط القديم

ولقد ناقشت هذه الندوة أحد عشر بحثاً ، تفصح عناوينها - مجرد العناوين عن المحتوى .. فمنها :

«تأييد إسرائيل للنزعات الانفصالية بالجماعات العرقية والإثنية ، والاعتبارات الكامنة وراءه»

و «حرب الخليج هل أنهت تقسيم لبنان » ؟

و «دعم إسرائيل للحركة الكردية ، قبل وبعد حرب الخليج »

و «ثورة الشيعة في جنوب العراق ، أثناء حرب الخليج »

و «سوريا هل ستبقى دولة موحدة في ظل انتعاش الاتجاهات الانفصالية في المنطقة والعالم » ؟

و « إسرائيل ونضال جنوب السودان من أجل الاستقلال والحرية» .

و « الاستقطاب بين المسلمين والأقباط في مصر » .

و « إسرائيل ونضال البربر في شمال إفريقيا » .

و « الشيعة في أقطار الخليج (السعودية البحرين الكويت - الإمارات قطر) هل يثورون كما ثار شيعة لبنان ؟ الموقف الإسرائيلي والإيراني » .

و « إسرائيل ودول الجوار في إفريقيا أثيوبيا - تشاد - السنغال» . .

و «العلاقات بين إسرائيل ودول الجوار المحيطة بالعالم العربي (تركيا - إيران - أثيوبيا) . .

وفي هذه الأبحاث . كشف عن صفحات قديمة في محضر السفينيت ، تم فيها «اتصالات» و «محاولات» صهيونية مع أفراد من الطوائف و الملل والأقوام العرب و المسلمين ، سبقت قيام الدول الإسرائيلية سنة ١٩٤٨ م ! . .

وتأكيد على موقع هذا المخطط من «المصالح العليا . والقضايا المهمة في المجال الاستراتيجي لإسرائيل»

وحديث صريح عن «تبني الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة تقوم على دعم الأقليات غير العربية (العرقية) والعربية الطائفية في الشرق الأوسط وتأييد طموحاتها ورعاتها ، سواء فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق ، وحق تقرير المصير ، أو إقامة كيانات مستقلة ، وذلك انطلاقاً من الحلف الطبيعي القائم بين إسرائيل وهذه الأقليات

ونحن لن نحاسب الحقيقة (والحديث من مقدمة أبحاث هذه الندوة) إذا قلنا إن هذا المفهوم قد تم تنبيه أيضاً من قبل الحركة الصهيونية وأجهزتها ، بدليل أن الوكالة اليهودية بدأت اتصالاتها بالزعماء الدينيين السياسيين الموارنيين في عهد الاستيطان اليهودي في فلسطين – أي منذ الثلاثينيات والأربعينيات .

وقد اتخذ هذا الموقف انطلاقاً من الإدراك بأن هذه الأقليات ،

وخاصة المارونيين في لبنان والأكراد في العراق والدروز في سوريا والجماعات الأخرى في الأقطار العربية الأخرى، هي شريكة في المصير، ولابد من أن تقف مع إسرائيل في مواجهة ضغط الإسلام والقومية العربية»[1]

وفي أبحاث هذه الندوة التي تمثل حلقة التسعينيات في هذا المخطط القديم، كشف عن حركة «الخط البياني» لتنفيذ هذا المخطط، نفهم منه:

* تراجع نجاحات التنفيذ في حقبة المد القومي العربي، منذ النصف الثاني لعقد الخمسينيات، بسبب «تقبل الأقليات غير العربية أو تعايشها مع شعارات» هذا المد الوحدوية والاجتماعية

* وعودة الاتصالات الصهيونية مع دوائر من هذه الأقليات، في عقد السبعينيات، لتراجع المشروع القومي، بعد حرب سنة ١٩٦٧ «كما شهد عقد الثمانينيات تحولات كبيرة في تطور الاتصالات مع تلك الأقليات والجماعات»

* أما في حقبة التسعينيات «وأحداث الخليج والحرب التي دارت في أعقابها» فقد انتقل التنفيذ الصهيوني لهذا المخطط إلى طور جديد، فحرب الخليج «أدت إلى إيجاد ظروف جديدة لتعميق الاتصالات، وتوسيع دائرتها، لتتحول هذه المرة إلى موقف

---

[1] ندوة موقف الإسرائيلي من الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي، ص ٦، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر، طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م

إسرائيلي ثابت يرتكز على ضرورة تقديم الدعم العسكري، وعدم الاكتفاء بالدعم السياسي والمعنوي. إن تطورات وتداعيات أزمة الخليج والحرب التي نشبت بسببها حتّمت انتقال السياسة الإسرائيلية الثابتة في دعم الأقليات إلى مرحلة الدعم والتأييد الفعلي والعملي. تحقيقاً لمصلحة إسرائيل، التي تقضي أن تكرس تلك الصراعات وتتعمق، لأن انقسام العالم العربي يعني في نهاية المطاف إضعافه وتشتت قواه وطاقاته التي كان يمكن أن يُعبئها ويحشدها في مواجهة إسرائيل»[1].

فالحديث عن «السلام»، والدخول في مشاريع «التسوية» قد صاحبها - وهذا ما يجب تدبره وتأمله مليّاً - تصاعد الخط البياني لتنفيذ «الثوابت» الصهيونية لتفتيت الأمة ووطنها. لأن المقاصد الصهيونية والعربية «ثوابت» وليست «متغيرات»، إنها بعبارة «مخطط التسعينيات» - «مواجهة ضغط الإسلام والقومية العربية»[1]. ذلك أن أي طائفة أو جماعة تعادي القومية العربية (العدو الأول للشعب اليهودي)، أو تبدي استعداداً لمحاربتها أو مقاومتها، هي حليف وقوة لنا لتنفيذ سياسة الاستيطان والدولة التي مازالت في مرحلة التكوين»[2].

فالمشروع الصهيوني لازالت دولته في التسعينيات - «مرحلة التكوين»، واكتمال هذا التكوين وثباته رهن بالخلاص من وحدة العرب، حتى في الأطر القطرية التي فرضها عليهم الاستعمار!

* * *

(١) ، (٢) المرجع السابق ص٧ - ١٠

هكذا ، تحددت ووضحت الاستراتيجية

* فالعرب قد جعل الصراع سبيله للهيمنة على العالم وهو قد جعل العالم الإسلامي هدفاً أول في صراعه ضد الحضارات غير العربية . .

* وإسرائيل مشروع عربي ، وأداة عربية في هذا الصراع الحضاري ، الذي يستخدم فيه كل أدوات الصراع

* والمخطط الصهيوني القديم والذي بدأ تنفيذه منذ الخمسينيات في لبنان يستهدف تفتيت وتفكيك كل العالم الإسلامي ، وتحويله إلى دويلات عرقية وطائفية ومذهبية ، وذلك لتحقيق الأمن للهيمنة «العربية - الصهيونية» في المدى البعيد ونص عبارة (استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات) «فإن التفتيت هو ضمانة الأمن والسلام لإسرائيل في المنطقة في المدى الطويل وإذا لم يحدث ذلك ، فلا بقاء لإسرائيل ، مهما كانت الحدود» !

* وإذا كان المخطط قد بدأ بلبنان فإن ميدانه هو كل عالم الإسلام وللعراق أولوية في مخطط التفتيت أما مصر فهي ضمان النجاح الصهيوني . وبعبارتهم " فمتى تفتتت مصر تفتت الباقون» !! . .

* وهذا المخطط ينطلق من العمل على تحويل «نعمة التنوع والتعددية» ، في العالم الإسلامي ، إلى «نقمة لتمزق إلى دويلات» يدروها ريح العدو الصهيوني فهم يزعمون أن وحدة العرب

مصطنعة ، وأن العالم العربى «مرح ورقى مؤقت» ، «صنعته إنجلترا وفرنسا فى معاهدة «سيكس بيكو» سنة ١٩١٦ م ، على غير إرادة من العرب بينما الحقيقة التى علمها الجميع أن «سيكس بيكو» جزأت العالم العربى واستعمرته ، ولم تصطنع له وحدة مصطنعة! وأن إرادة العرب ، يومئذ ، كانت وحدة الولايات العربية العثمانية .. وهى إرادة حاربوا فى سبيلها ، وسقط منهم الشهداء دفاعاً عنها ! ..

وهذا الذى تسميه مخططات التفتيت والتفكيك بـ «المرح الورقى» ، و «المجتمعات الفسيفسائية» ، و «مجتمعات الموزايك Mosaic Socity» هو ، فى الحقيقة : التنوع والتعددية والتمايز ، الذى حافظ عليه الإسلام ، باعتباره سنة الله فى الاختلاف - التى لا تبديل لها ولا تحويل ، مع توظيف هذا التنوع وهذه التعددية لبنات فى بناء الأمة ، التى وحّدها الإسلام فى العقيدة والشريعة والحضارة والدار ، مع احتضان وحدتها للتنوع فى الملل والنحل والأقوام والمذاهب والأوطان والعادات والأعراق .

فهذه الملل والنحل والأعراق والطوائف والمذاهب ، موجودة منذ قرون ، منها تبورت الأمة الواحدة وجميعها أسهم فى صناعة الحضارة الواحدة ، وفى تجديدها وإحيائها ، وأيضاً فى الدفاع عنها ضد الغزاة .. فتنوعها ميزة ، ومصدر غنى وثراء ، وليس نقيصة ، ولا نقطة ضعف ، طالما ابتعدنا بها عن علوى الإفراط والتفريط العدو الذى لا يرى سوى التنوع والخصوصيات . والعلو الذى لا يرى سوى الوحدة ، فينكر الخصوصيات !

وفي ظل تنوع بهذا الاتساع، في أمة بهذا الحجم، وأمام تحديات على هذه الدرجة من الشراسة، لا يتصور عاقل خلو عالم الإسلام من المشكلات، بل والتوترات. لكن القضية هي: ما هو الحل؟

هل هو التفتيت والتفكيك إلى ذرات في عالم يسلك سبيل التكتلات، ويتحدث عن صراع الحضارات؟ - وفي ذلك الكارثة المحققة للجميع؟!..

أم التطبيق المعاصر والمتطور والخلاق للمنهج التاريخي الجامع بين «التعددية» وبين «الوحدة»، والذي تمثل التعددية فيه مصدر غنى وثراء، بل وزهو تتيه به على الحضارات الأخرى. وذلك عندما يعني «التنوع» هذه «الوحدة» الجامعة لأمة الإسلام؟!

* * *

وإذا كانت هذه هي «المخططات الخارجية» - المعلنة - والتي وضعتها العروة العربية لعالم الإسلام في الممارسة والتطبيق، قبل قرنين من الزمان منذ حملة نوبليرت على مصر سنة ١٧٩٨ وشارك فيها الكيان الصهيوني منذ ما يقرب من نصف قرن فما هي انعكاسات هذه المخططات على «جبهتنا الداخلية»؟ وما هي خطوط هذا المخطط التفتيتي من النجاح على جبهات الملل والأقوام والمذاهب في واقعنا، وواقعنا العربي الإسلامي على وجه الخصوص؟؟..

لابد أن نعترف بأن مواطن عديدة من جبهتنا الداخلية قد «رشحت» على ثقافات وتوجهات قطاعات منها آثار وتأثيرات من هذه المخططات!!..

بدأت هذه المخططات فعلها منذ الاحتلال الفرنسي للمغرب العربي، وخاصة في العقود الأولى من القرن العشرين.

فالبربر هم أكبر الجماعات القومية عدداً في الوطن العربي، جمعهم الإسلام بالعرب، وسادت العربية باعتبارها لغة القرآن والشريعة، أوساطهم الشعبية والعلمية. لكن المخطط الاستعماري قد استهدف، وفق ما هو معلن منه بأقلام أصحابه، فصل الإسلام عن العربية، حتى لا يربط الإسلام البربر بالأمة العربية، وفصل العقيدة عن الشريعة، مع أنهما رئتا الإسلام، وذلك حتى ينتقل البربر من اللغة البربرية - غير المكتوبة - والعاجزة عن تلبية حاجات العصر، إلى اللغة الفرنسية، وحتى ينتقلوا من «الأعراف المحلية» إلى القانون الفرنسي، فتنفك روابطهم مع العروبة، ومع كامل الإسلام!! فإذا أصبح القانون علمانياً، وأصبحت اللغة فرنسية؛ فقد تم الفصل والتفتيت..

يعلن عن ذلك المخطط الكاتب الفرنسي «فيكورنيكيه» في كتابه (العنصر البربري) الصادر سنة ١٩٢٥م، فيقول: «إننا نشاهد تغلب اللغة العربية في السهول، حيث سكان العرب، وهذا يمكننا تعليله بأن اللغة البربرية لا تُكتب، وبأن اللغة العربية هي لغة القرآن. وقد لعبت «الكتاتيب» دوراً هاماً في الاستعراب ولذلك، فإن كل مجهوداتنا يجب أن تصب على تعليم البرابرة

الفرنسية ، بلا واسطة لغة أخرى . لقد هيأن سنة ١٩٢٣م للمدرسة برنامجاً فرنسياً تربوياً له روح فرنسية كاثوليكية . وهذه خطة حسنة لوقف التعامل مع اللغة العربية على أنها لغة التفاهم ، ويمكننا بسهولة كتابة البربرية بالحروف الفرنسية ، كما فعلت بالهند الصينية

وإذا لم يمكننا عقد الأمل على رجوع البربر عن الإسلام ، ويبدهم لهذا الدين ، لأن جميع الشعوب لا تبقى بدون دين في مرحلة تطورها ، فيجب أن لا نخشى من ذلك ، خاصة إذا تمكنا أن نفصل بين الإسلام والاستعراب . وفصل الدين عن القانون المدني ، مثلما حدث بإدخال تعييرات هامة سنة ١٩١٧م في قانون الأحوال الشخصية . ولذلك يمكننا أن نحصر الإسلام في الاعتقاد وحده . وعلى هذا لا يهمنا كثيراً أن تصم الديانة الشعب كله ، أو أن آيات من القرآن يتلوها رجال بلغة لا يفهمونها . فالديانة الكاثوليكية تستعمل اللغة اللاتينية والإغريقية والعبرانية في قداديسها[1] !! . .

فسلخ البربر عن أمة ، محطمة عظمة الإسلام وقوة اللغة . . فإذا أصبح القانون علمانياً ، وأصبحت اللغة فرنسية ، فلا خطر من «العقيدة الإسلامية» ولا من آيات قرآنية تتلى بعربية لا يفهمها المتفرنسون ، فمثلها كمثل قداس كاثوليكي باللغة اللاتينية الميتة ! . .

وإذا كانت « لأعراف البربرية » ، بنظر الشريعة الإسلامية ، هي

(١) (الأقليات بين العروبة والإسلام) ص ٥٨ ، ٥٩ .

مصدر من مصادر الأحكام. فقد خطط الفرنسيون لدمج الأعراف البربرية في القانون الفرنسي، بدلاً من دمجها في الشرع الإسلامي، لاستبعاد الشريعة الإسلامية، لأنها رابط حيوي مُوحِّد للأمة. وعن ذلك كتب «جورج سوردون» - أستاذ الحقوق في معهد الدروس العليا «بالرباط» في كتابه (مبادئ الحقوق العرفية المغربية) - الصادر بالرباط سنة ١٩٢٨م. يقول «يجب جمع العادات البربرية لئلا تضمحل في الشرع الإسلامي. إذ العرف يمحي إراء القانون. والأولى أن نرى العرف البربري يندمج في القانون الفرنسي من أن نراه يندمج في القانون الإسلامي، لأن الأسلحة الفرنسية هي التي فتحت البلاد العربية، وهذا يخولنا اختيار التشريع الذي يجب تطبيقه في هذه البلاد..»[1]!!..

وهذا «الفكر»، الذي صاغه «الأساتذة» الفرنسيون، محض لسبح البربر عن العرب والمسلمين، لم يقف عند حدود «الفكر» بل وضعته سلطات الاحتلال في الممارسة والتطبيق.

«فالمقيم العام الفرنسي» في المغرب «المارشال «ليوتي» يصدر الأمر إلى وزارة العدل بالعمل على استبعاد اللغة العربية، لأنها هي رابط البربر بالإسلام وأمته. ويعمل على الالتفاف بالبربر من البربرية إلى الفرنسية مباشرة! فيقول في هذا «الأمر» «إنه لخطأ فاحش التصرف بشكل يساعد على إعادة إحياء العلاقة بين

(١) مرجع السابق، ص ٥٧

العرب والبربر ولا حاجة لنا في تعليم العربية للبربر، فالعربية هي رائد الإسلام، لأن هذه اللغة تُعلَّم من القرآن، ومصلحتنا هي أن نمدن البربر خارج دائرة الإسلام، وأما ما يتعلق باللغة، فيجب علينا أن نضمن الانتقال مباشرة من البربرية إلى الفرنسية بدون واسطة»[1] !! ..

وتوجه السلطات الاستعمارية في الرباط «لإقامة العامة» إلى حكومة الفرنسية في باريس مذكرة رقمها ٣٨٨٨ وشارتها ... وتاريخها ١٣ يونيو سنة ١٩٢٧م تقول فيها: «إن مبدأ استقلال العرف البربري ودوائر اختصاصه عن الشرع الإسلامي، يحقق أكبر مصلحة سياسية لفرنسا، وإن إبعاد الشرع الإسلامي من جميع بلاد البربر بشكل نهائي ومطلق يسمح لنا في يوم قد لا يكون بعيداً بإنشاء نظام معقول للعدلية البربرية في اتجاه فرنسي خالص»[2].

وكما تجسد هذا التخطيط بسلخ البربر من الانتماء للأمة باستبعاد الشريعة الإسلامية واللغة العربية من حياتهم، كما تجسد هذا التخطيط في ميدان التعليم، فلقد تجسد في ميدان القانون فصدر «الظهير (المرسوم) البربري» في ١٦ مارس سنة ١٩٣٠م لنحل الأعراف والعادات المحلية محل الشرع الإسلامي حتى في المواريث والأحوال الشخصية الأسرة، وذلك دمجاً للعرف البربري بالقانون الفرنسي، بدلاً من الشريعة الإسلامية[3].

---

(١) مرجع سابق، ص ٥٨ (٢) مرجع السابق، ص ٣
(٣) المرجع السابق، ص ٦٢.

لكن أصحاب هذا المخطط التفتيتي الذي حرسته وطبقته حراب الاستعمار ومؤسساته قد فاجأتهم خيبة الأمل في الثمرات والنتائج. فلقد استعصت الروابط التي وحدت البربر في كيان الأمة على التفكيك، فشاركوا العرب، من منطلقات عربية إسلامية، في مقاومة الاستعمار الفرنسي، وانخرطوا جميعاً في السعي لتحصيل الاستقلال الوطني، وقدموا شهداء الحرية والاستقلال جنباً إلى جنب دونما تمييز بين عرب وأمازيغ. حدث ذلك في الجزائر وفي المغرب على حد سواء!

ومع ذلك، وحتى بعد ثورات وانتفاضات الاستقلال والتحرر الوطني، واصل الاستعمار الفرنسي رعاية هذا المخطط التفكيكي. فجامعة «فانسان» الفرنسية بباريس تقيم في سنة ١٩٧٦ م «الأكاديمية البربرية».. وتختص فرنسا، في جامعاتها ومؤسساتها الثقافية والإعلامية بفرز من البربر، الذين انسحقوا في الحضارة العربية، ودانوا في الثقافة الفرنسية وأصبحوا دعاة لما يسمى «البربريزم» والذي يعني عملياً أكثر من رفض العروبة والإسلام. يعني فوق هذا القفز من «البربريزم» إلى «الفرنسة». وتحقيق ما قاله «ليوتي» عن «الانتقال مباشرة من البربرية إلى الفرنسية» و«دمج العرف البربري في القانون الفرنسي، بدلاً من اندماجه في الشرع الإسلامي» كما قال «جورج سوردون» سنة ١٩٢٨ م!!

فدعاة «البربريزم»، الذين يحتقرون تراث العروبة والإسلام، لا يظنهم يرون في التراث البربري الذي يعصر الكافل بالإقلاع

الحضارى! وإن القضية عندهم، هى الإلحاق والالتحاق بالعرب والثقافة الفرنسية.

والكاتب القصصى «مولود معمرى» وهو جزائرى بربرى يعبر عن هذا الاتجاه، الذى يحقّر من تراث العروبة والإسلام، ويدعو للانطلاق من «العهد الاستعمارى». فيقول: «إن التراث العربى الإسلامى قد تم تجريده من كل المصادر الحية للوجود. إنه شكل فارغ، وهو فى أقل الأحوال سوءاً، مجرد ديكور عبث ولعبة خاوية. وإن المنجزات التى تحققت فى العهد الاستعمارى وألوان الرقى المادى والتقنى التى تسبب فيها مكّن الثقافة الهامشية أو المتعرضة للهيمنة (مثل البربرية) من الأدوات الحاسمة لتحريرها..»[1]!

فهذا الذى يحتقر تراث العروبة والإسلام، وهو تراث أبدعه البربر والعرب معاً، أتراه يعلق الآمال على بديل بربرى، لغة غير مكتوبة، بل إنها عبارة عن لهجات متعددة، وبعضها يستعصى فهمه حتى على بعض قبائل البربر، على حين أن معظم البربر يتحدثون العربية، وبعضهم يجيدها إجادة تامة، ليس فقط كوسيلة للتخاطب، وإنما أيضاً كأداة لأرقى أنواع التعبير الثقافى (من أدب وشعر وفقه) ومن الصعوبة بمكان التمييز بين العرب والبربر. فالعروة الوثقى التى تربطهم، منذ القرن السابع الميلادى، هى الإسلام..»[2]!

---

(١) الملل والنحل والأعراق: عموم الأقليات فى الوطن العربى، ص ١٨.
(٢) المرجع السابق، ص ٦١.

إن اتجاه «البربريزم» لا يعدو أن يكون «ثمرة المر» لمخطط لتفكيكي الاستعماري، الذي أفصحت عن معالمه كتابات وأوامر وقوانين علاة المستعمرين الفرنسيين وهي ثمرة يوجهها جمهور العرب والبربر معاً بالرفض والنقد والتحذير

فالسياسي المغربي الكبير الفقيه محمد البصري يواجه هذا المخطط بوعي عميق، ومنطق دقيق، فيقول: «أنا من أصل بربري ومع ذلك، فإن تاريخي النضالي، على مدى أربعين عاماً، قد ارتبط بالوطنية المغربية والقومية العربية

لا توجد مسألة بربرية بالمعنى السياسي الحقيقي للكلمة. فالبربر مندمجون تماماً في مجتمعهم، بسبب الرابطة الإسلامية وبسبب التزاوج المستمر. والمشكلة، في نظري، هي مشكلة مصالح اقتصادية سياسية، ومشكلة ديمقراطية. فالذين يثيرون «المسألة البربرية»، مثلما هو الحال في الجزائر مثلاً، يفعلون ذلك حفاظاً على مصالحهم الاقتصادية والوظيفية في جهاز الدولة والإدارة الجزائرية، وهؤلاء هم بربر منطقة القبائل الذين «تفرنسوا» لفترة طويلة، ومن ثم مكّنهم الاستعمار من شغل كثير من المواقع ومع استمرار موجة التعريب، بات هؤلاء يشعرون بالخطر على مصالحهم، فرفعوا شعار الثقافة البربرية حيناً وشعار الثقافة الجزائرية حيناً في موجهة التعريب والثقافة العربية.

وفي الواقع، إن من يدعو إلى ثقافة بربرية، في موجهة الثقافة العربية، ينتهي موضوعياً إلى الدعوة إلى الثقافة الفرنسية، حتى

عن غير قصد ، فحيث إن البربرية لغة غير مكتوبة ، ولا يوجد لها تراث مكتوب ، فإن امتصاصة للعروبة والعربية ستنتهي حتماً إلى لأحد بوحدى اللغات العصرية الأخرى ، ولما كانت الفرنسية هي الأقرب والأقوى ، وهي المتاحة على أي الأحوال ، فإن هؤلاء الدعاة سيأخذون بها ومن هنا ، ليس صدفة أن فرنسا هي المشجعة الأولى والرئيسية لحركة الثقافة البربرية وإذا كان لي ، كبربري ، أن أختار لغة وثقافة غير بربرية ، فالعربية هي اختياري ، وهي اللغة الوطنية ، وهي لغة الإسلام ، وهي وسيلتي إلى تراث العرب والمسلمين ، ووسيلتي إلى مستقبل قومي عربي مشترك مع بقية الشعوب العربية . . »[1]

وإذا كان رمز العروبة والإسلام في تاريخ الجزائر الحديث ، وهو الشيخ عبد الحميد بن باديس (١٣٠١ - ١٣٥٩ هـ ١٨٨٩ - ١٩٤٠م) من أصل بربري وإذا كان الذي عهدت إليه الدولة الجزائرية بمسئولية التعريب بعد الاستقلال وهو مفكر الثورة «مولود قاسم» هو الآخر من أصل بربري! فإن مفكر السياسي الجزائري الدكتور أحمد بن نعمان ، يعبر عن موقف الجزائريين ، عرباً وأمازيغ ، من تحد «البربريزم» فيقول

«الثقافة البربرية تختلف في وجوه هامة عن الثقافة العربية وقد عاشت البربرية و استمرت طوال أربعة عشر قرناً ، محافظة على كيانها وهذا يعني أن لها وظيفة اجتماعية تؤديها ولا أرى

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٠ ، ١٧١

ضرراً في ذلك. ولا مانع من تنمية هذا الإرث والمحافظة عليه بشرط ألا يتناقض ذلك مع أساسيات في الجزائر. فلا يعني المحافظة على البربرية إلغاء العربية، أو محو عروبة الجزائر، والعروبة عندي، كما عند الكثيرين، هي لغة وثقافة، وليس سلالة أو عنصراً. فنحن جميعاً، في المغرب الكبير، أصلاً من البربر، ولكن أغلبيتنا أصبحت عرباً، بحكم تبني اللغة العربية والإسلام. والخلاصة، هي أنني أؤيد مطلب البربري الثقافي، ولكني أرفض مقولة بعض البربر التي تذهب إلى أن العروبة «استعمار»، مثلها مثل الاستعمار الفرنسي. وأنا أحذر الإخوة البربر دائماً من مغبة انزلاق المطلب البربري إلى حظائر أجنبية[1]. والأقليات دائماً مهيئة لمد يدها للشيطان الخارجي إذا ما شعرت بالخطر الداهم، وهذا يحدث عندنا، كما يحدث عند غيرنا، لذلك، فبقدر ما أحذر الإخوة البربر من الوقوع في حظيرة الأجنبي، بقدر ما أنبه الجدير المسئولين العرب، في الجزائر وغيرها من دفع أي من أشقائنا في الوطن للوقوع في هذه الحظيرة. هناك فرنسيون، وخاصة من الرهبان، ولهم مآرب أخرى في تأييد وإذكاء البربرية. وأنا لا أتهم أي جزائري في وطنيته، سواء كان عربياً أو بربرياً. ولكن مطالب بعض الفئات المشروعة تُستغل أحياناً بواسطة قوى أجنبية، ويصدق عليها عبارة علي بن أبي طالب: «حق يراد به باطل»[1].

تلك هي حقيقة «الموقف» و«المواجهة» على جبهة البربر الأمازيغ،

(١) المرجع السابق، ص ١٨٦.

أكبر الأقوام غير العرب عدداً في الوطن العربي ١٥,١ مليوناً والذين ظلوا رغم المخطط التفكيكي الاستعماري «جزءاً من الثقافة الإسلامية في المغرب»[1] رغم «الرشح» الذي حدث من هذا المخطط الاستعماري على بعض الرؤى والتوجهات لشريحة من أبناء البربر، نجحت سياسة الفرنسة الاستعمارية في «سحبهم» داخل اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية، فسعوا ويسعون - تحت شعار «البربريزم» - إلى فك الارتباط المقدس والحضاري بين البربر وبين العروبة، وأحياناً الإسلام أيضاً!!

---

(١) تيدروبرت جار ﷺ أقلبات في حضرتي ص ٢٦٤، ٢٦٧ تعريب: مجدي عبد الحكيم، سامية الشامي، مراجعة وتقديم: د. رفعت سيد أحمد، صفحة القاهرة سنة ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م

لعبت كثير من القوى المعادية لوحدة الأمة ، من خلال الشعوب التي فتحتها هذه القوى بعد إسقاط الخلافة العثمانية ، وإقامة التجزئة والإقليمية بدلاً منها .

فالأكراد ، كالبربر ، مسلمون ، يجمعهم مع العرب المسلمين جامع الإسلام ، الذي يوحد الأمة كلها في العقيدة والشريعة والحضارة والدار . والعربية أكثر شيوعاً وأكثر أهمية في حياة الأكراد وفكرهم من اللغة الكردية القومية . فالعربية هي اللغة التي فقهوا بها القرآن والشريعة ولغة دينهم . وهي لغة الفقه والعلم والثقافة عند مثقفيهم وعلمائهم ومفكريهم الذين أبدعوا في الفكر العربي الإسلامي إبداعات بارزة ، والذين لا يميزهم كثير عن العلماء المجتهدين من أصلاب عربية . لا سيما الكردية . لغتهم القومية ، والتي من حقهم الاعتزاز بها وبتراثها - وهي مجموعة متفرعة من اللهجات ، يستعصي على بعض الأكراد أنفسهم فهمها أو الحديث بها جميعاً (١) . فالعربية ، للأكراد ، هي لغة الدين والعلم والإبداع في الفكر والثقافة والحضارة .

لكن سقوط الخلافة الإسلامية ، قد اقترن به تراجع الصيغة الإسلامية للتعايش بين القوميات في دار الإسلام . الصيغة التي رأت في التمييز القومي المؤسس على التمايز اللغوي آية من

(١) (الملل والنحل والأعراق) ص ٥٥

ت الله في الاجتماع الإنساني. وحل محل هذه الصيغة - الذي قطع من الحركة القومية العربية فكر قومي مشبع بمضامين عربية، رشحت عليها النزعات العنصرية، الأمر الذي أدى بهذه المفاهيم القومية العربية إلى فتح ثغرة بين القوميتين العربية والكردية، عندما تبنى بعض أبنائهما ذات المفاهيم العربية العنصرية في البعث القومي! ..

وكانت الثغرة الثانية التي تم منها الاختراق هي التجزئة والإقليمية التي أقامها الاستعمار على أنقاض صيغة الخلافة الإسلامية، التي وحدت دار الإسلام رغم تمايز الأقاليم والولايات فلم تقم الحدود والسدود والجنسيات أمام أبناء الأمة الواحدة بقومياتها المتعددة. وفي حقبة الاستقلال تجسدت هذه التجزئة الاستعمارية وتكرست في «الدول القطرية»، التي واصلت تقطيع أوصال الأمة ودار الإسلام ..

وكان الأكراد ضحية لهذه التجزئة، إذ على الرغم من تواصل المنطقة التي يعيش فيها أغلبيتهم، جزأتهم هذه الإقليمية والقطرية فأُلحقوا بخمس من الدول القطرية، الأمر الذي أذكى المشاعر القومية في صفوفهم، وفتح الباب للمفاهيم القومية الوافدة ذات الطابع العرقي والعنصري.

ومن هاتين الثغرتين، اللتين صنعتهما القوى المعادية لوحدة الأمة، تسللت هذه القوى لتواصل مخطط التفتيت والتفكيك.

لكن التجارب المريرة التي مرت بها علاقات الأكراد بالعرب، في ظل هذه العقود الأخيرة، جعلت الجدل الانفصالية والنزعات

الفتنة تتراجع، وتفتضح أصحابها. كما جعلت الكثيرين من الذين خاضوا الكثير من هذه التجارب، يدركون أنهم ضحايا الاحتراقات. وليسوا بأي حال من الأحوال محل عطف قوى التدخل والاحتراق. فارتفعت أصوات العقلاء بالتأكيد على الروابط التوحيدية، ورفض نزعات التعصب والانفصال. وقرأنا لزعيم الحزب الكردستاني، «مسعود البرزاني» قوله: «نحن لسنا دعاة انفصال عن العراق، ولسنا أعداء للأمة العربية، ولسنا مناهضين للوحدة العربية. إننا لم نعارض أبداً في دخول العراق في أي مشروعات وحدوية عربية. وأثناء مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق سنة ١٩٦٤ م أرسلنا رسائل إلى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر تؤكد تأييدنا لمشروع الوحدة، وثقتنا المطلقة بعدالته ونزاهته، وإيماننا أن مطالب الكردية المشروعة ستجد بدنه، وستجد في أي مشروع عربي وحدوي مكانها اللائق. لقد كان كل كردي يؤمن بأن عبد الناصر متعاطف مع آماله المشروعة».

وللأمانة، لا يمكن أن أنفي أنه يوجد بين بعض الأكراد اتجاهات عنصرية شوفينية معادية للعرب والعروبة ولكن هذه العناصر محدودة جداً من الناحية العددية، وليس لها نفوذ معنوي أو سياسي.

إن الجماهير العربية تعرضت وتتعرض لنفس القهر والاضطهاد وإن اختلفت الدرجة. إننا، كحركة تحرر وطني، نؤمن إيماناً راسخاً أن موقعنا الطبيعي والتاريخي هو مع الأمة العربية».

ونفس توجه البرزاني، نجده في قطاع «اليسار الكردي»

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٢ - ٢٦٤.

فيتحدث الدكتور محمد محمود عبد الرحمن الذي مرت مسيرته السياسية بالحزب الشيوعي، فحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني فيقول: «إن العلاقة بين الأكراد والعرب هي علاقة تاريخية خاصة، تضرب بجذورها إلى أكثر من ١٣٠٠ سنة من التاريخ المشترك، وإن القوميتين العربية والكردية هما قوميتان متآخيتان، وإن طلائعهما التقدمية تشتركان في معاداة الإمبريالية، وتهدفان إلى توحيد أجزائها المتناثرة، وتقفان مع حركات التحرر العالمية في خندق واحد. أجل، يجمعنا التراث المشترك في الدين والتاريخ والجوار الجغرافي. وأقصد الدين كطريقة للحياة وكنظرة كونية، وليس فقط كعبادة وطقوس. ويجمعنا التطلع للمستقبل المتحرر من الظلم والاستغلال والتخلف والتبعية. ومن هنا كان توحدنا مع عبد الناصر، فقد كان يشعر بنا ويهمومنا المشروعة، التي لم ير فيها تناقضاً مع الأمن القومية العربية.

إن الأرضية الشعبية الكردية العريضة مؤيدة للعرب ومتعاطفة مع كل قضاياهم، من فلسطين إلى الوحدة العربية، وذلك بسبب الروابط التاريخية والروحية العميقة.»

أما الدكتور محمود عثمان، وهو مثقف كردي، وعضو قيادي في الحزب الاشتراكي الكردستاني فإنه يقول: «نحن الأكراد شعب أصيل، يرجع تاريخه إلى ٢٧٠٠ سنة إلى الوراء، يرجع أصله إلى جنوب القوقاز الجبلية، ذات الأصول الآرية، ولغته هندو أوربية، من عائلة اللغات الفارسية. منذ أتى العرب المسلمون إلى وادي الرافدين، منذ أربعة عشر قرناً، اختلط تاريخنا وحضارتنا

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٦

بتاريخهم وحضارتهم ، وربط بينهم وبينهم الدين الإسلامى فمشكلتنا المعاصرة بدأت مع المشكلات المعاصرة لكل شعوب وقوميات المنطقة فى أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية وأن شخصياً ، ومعظم القيادات الكردية ، نؤمن بصراحة بأن تطورنا السياسى والاقتصادى والثقافى يمكن أن يتم بشكل أفضل فى إطار وحدة وطنية عراقية وفى إطار وحدة الأمة العربية (١)

تلك هى شهادات الوعى الكردى بمخاطر المخطط الاستعمارى ، الذى لعب بمطالبهم المشروعة ، ضد مصير القومى ، لعدة عقود وأحسن ما فى هذه الشهادات هو قول الدكتور محمود عثمان إن مشكلتنا المعاصرة بدأت مع المشكلات المعاصرة لكل شعوب وقوميات المنطقة ، فى أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية .

فقبل التدخل الاستعمارى ، والتجزئة التى مزق بها الاستعمار جسد العالم العربى والإسلامى ، كانت الصيغة الإسلامية «أممية إسلامية» تتسع فيها وتستوعب الشعوب والقبائل والأقوام والملل والنحل والمذاهب فى إطار وحدة الأمة والحضارة والدين

وبالتجزئة الاستعمارية ، والفكر القومى العنصرى - ذى المفاهيم العرقية الوافدة - فتح الغرب الاستعمارى الثغرات ، وظل يسعى من خلالها لتفتيت العرب والمسلمين ، ليلحقهم ، كشرادم ودراب ، وكهوامش وتوابع بنموذجه الحضارى

فالصيغة الإسلامية للتعايش - التنوع فى إطار الوحدة - هى طوق النجاة للجميع ! . .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

ثم أقدم اختراق عربي لقطاع من طائفة نصرانية تعيش في الوطن العربي. لا لأن الموارنة كاثوليك يتبعون مذهبا نصرانيا قيادته عربية، فهناك كاثوليك عرب طلب علاقاتهم بالكاثوليكية العالمية عند حدود «اللاهوت»، ولم تصبح لهم مشكلة سياسية، إنما حدث مع المارونيين..

صحيح أن الارتباط المذهبي الماروني بالمذهب العربي للنصرانية قديم. فالقديس «مارون» (حوالي ٤١٠ م) ظل أتباعه على المذهب العربي في قانون الإيمان منذ الانقسام الذي حدث في «مجمع خلقيدونية» سنة ٤٥١ م، ليتمسكهم بمقررات ذلك المجمع! لكن «المارونية السياسية» نشأت عندما اتخذ العرب شريحة من المارونيين موطئ قدم لمشروعه الاستعماري في الشرق العربي، وكان المذهب الديني مجرد ثغرة للاختراق! وذلك أن المذهب الديني، في ديانة تدع ما لقيصر وما لله لله، وتجعل مهمتها خلاص الروح، ورسالة كنيستها مملكة السماء، لا الدولة والأرض والسياسة والعمران الدنيوي. إن المذهب الديني في ديانة كهذه، لا يثمر، بالطبيعة «مارونية سياسية»، تتعلق بالنموذج الحضاري العربي، والثقافة الفرنسية، وتعمل على الانسلاخ من العروبة القومية والإسلام الحضاري!

ففي سنة ١٢٥٠م، إبان الحروب الصليبية، جاء الإمبراطور

الفرنسي لويس التاسع (٢١٤ - ٢٧٠ م) [illegible]
[illegible] في «عكا» وفد مارونى [illegible]
وقت كانت كثير من [illegible] مع المسلمين في
[illegible] الصليبيين [illegible]
الفرنسي «وفد مارونى رسالة» مؤرخة في ٢١ مايو سنة ١٢٥٠ م
تقول فيها «نحن مقتنعون بأن هذه الأمة - جماعة - التي
تعرف باسم القديس مارون، هي جزء من الأمة الفرنسية»[1]

فهنا، وفي ظل غزو استعماري، تعلق جماعة عربية [illegible]
[illegible] الاستعمارية للفرنسيين [illegible]
[illegible] في قلب الوطن العربي

ومن هذه الشعرة، [illegible] الاستعماري العربي [illegible]
[illegible] الاختراق [illegible] البعثة اليسوعية الفرنسية في [illegible]
في القرن التاسع عشر [illegible] التعليم الذي تقدمه «فتح بواسطة
اللغة» [illegible] الفرنسي بعشرة «سيطرة على الشعب تخلق
جيشا مارونيا يتفانى في خدمة فرنسا»[1] فيكتب «لون موفلان»
[illegible] أحد كبار اليسوعيين «إن تعليم الناس لغتنا
(الفرنسية) لا يعني [illegible] أنسنتهم وأدبهم بصوت
الفرنسي [illegible] فتح عقولهم وقلوبهم على الأفكار وعلى
العواطف الفرنسية، حتى يجعل منهم فرنسيين من زاوية ما [illegible]
هذه السياسة تؤدي إلى فتح [illegible] بواسطة اللغة»[1]

[illegible]
المجلد الثالث ص ١٠٠

وفي مذكرة كتبها القنصل الفرنسي ببيروت في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٤١ م إلى سكرتير الدولة بوزارة الخارجية الفرنسية في باريس يقول «إنه حين ننشر في هذا البلد، بواسطة اللغة الفرنسية، التعليم، والأخلاق، والفنون المفيدة، والزراعة، فإننا سوف نسيطر على الشعب، وسيكون لفرنسا هنا، وفي كل وقت، جيش متفان» !!

وفي مذكرة أخرى - تاريخها ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٤٧ م - كتب القنصل «دي لاتينو» De Lattenaud إلى وزارة الخارجية الفرنسية، يطالب بإنشاء المزيد من المدارس اليسوعية المجانية، لأنها السبيل إلى «جعل البربرية العربية - (؟!) تنحني لا إرادياً أمام الحضارة المسيحية الفرنسية»[1] !!

ومن ثغرات هذا الاختراق، قامت «المارونية السياسية»، كانسلاخ عن العروبة القومية والإسلام الحضاري، والتحاق بالنموذج الحضاري العربي والثقافة الفرنسية، وموطئ قدم للمشروع الفرنسي في الوطن العربي.

وللمنافسة الاستعمارية بين الدول العربية، رمت إنجلترا شباكها على الدروز، في مواجهة المارونيين! فكانت هذه المنافسات الاستعمارية وراء الكثير من مآسي الشقاق الديني والصراعات الطائفية الدامية التي حدثت بين الطوائف. فبعد تاريخ إسلامي

(١) مرجع السابق ص ٧٣ وهو ينقل عن «مراسلات القناصل السياسية» وزارة الخارجية الفرنسية - مجلد ٢ ؛

طويل، عاشت فيه الملل والنحل والطوائف والمذاهب والأقوام «بنات» متنوعة في جدار الأمة الواحدة. نجح الاختراق الاستعماري في أن يحول بعضها، أو شرائح من بعضها، إلى وقود للفتن والصراعات، عندما استدرجها بعيداً عن الوحدة الإسلامية الجامعة والانتماء العربي الواحد. وفي مذكرة وجهتها المفوضية البريطانية في بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٤م نقرأ:

«إن كل مذبحة حدثت أيام العثمانيين كانت لها خلفيات سياسية، ولو جزئياً، فقد حاول الروس مساندة الأرمن واستغلالهم ضد السلطة، فأثاروا حفيظة الأتراك، وساندت فرنسا الموارنة، فكان موقفها عاملاً في وقوع مجازر سنة ١٨٦٠م. ومشاكل الأشوريين في العراق، التي وصلت إلى ذروتها بمذبحة سنة ١٩٣٣م، كانت - إلى حد ما - نتيجة تعنت الأشوريين وخاصة مارشمعون. لقد اتخذ الأشوريون هذا الموقف معتقدين أنه في النهاية سنجر إلى التدخل وإلى بسط حمايتنا عليهم. وفي فلسطين حدثت مجزرة الخليل سنة ١٩٢٩م وغيرها من المجازر بسبب العامل الخارجي. إن الاضطهاد الدموي غريب عن تاريخ السوريين. من الممكن أن يحصل هنا بعض التمييز والاضطهاد إلا أن المجازر الكبرى كانت دائماً حصيلة التدخل الخارجي»[1]

ففي ظل النموذج الإسلامي، للتعددية في إطار الوحدة، لم

(١) المرجع السابق، ص ٧٩ - ٨٠ - وهو ينقل عن وثائق الخارجية البريطانية
LF 6 226 256

لكن هذا اضطهاد دموي باعتراف المذكرة البريطانية بينما قاد الاختراق الاستعماري لشعرات الطوائف أثناء هذه الطوائف إلى «المجازر الكبرى»[1]. فلقد كانت الثمرة المرة لهذا الاختراق هي محاولات الانسلاخ عن الجسم الطبيعي للأمة، والالتحاق بالغرب، وزرع الغرب في قلب وطن الأمة وحضارتها. وكان لابد لهذا العمل القسري وغير الطبيعي من مشكلات وتوترات بلغت درجة المجازر التي سالت فيها الدماء. ويعبر المفكر والسياسي الماروني «جوزيف معيزل» عن توجه المارونيين غرباً، وإعجابهم بكل ما هو غربي، فيقول: «إن المأزق السياسي والحضاري للموارنة هو أنهم لا يرون الغرب المسلمين داخل وخارج لبنان على صورة الغرب الكاثوليكي. وما لم يتم مسخ الغرب المسلمين ليطابقوا صورة الغرب المسيحي فهم غير مقبولين تماماً من الموارنة. ولما كان مسخ الغرب المسلمين على هذه الصورة يكاد يكون مستحيلاً، فسيظل الموارنة على موقفهم. وهذا المأزق الحضاري السياسي تحول خلال الحرب الأهلية إلى مأزق سياسي عسكري. وقد حاولوا الخروج من المأزق بالتحالف مع الشيطان، أي إسرائيل»[1].

فالانسلاخ عن القومية العربية والحضارة الإسلامية، يجعل الطائفة المسلحة تتحول عن موقعها الطبيعي ودورها التاريخي دور «اللبنة» في الكيان الموحد للأمة - إلى دور «ثغرة الاختراق»، الذي يفضي إلى كارثة لا تقف آثارها عند طرف واحد من الأطراف!.

(١) (الملل والنحل والأعراق) ص ٦٤١، ٦٤٢

تواصلت محاولات الاختراق والتفتيت، وتعددت سبله ووسائله. فالأقباط الأرثوذكس، يمثلون أقدم وأعرق الكنائس الوطنية الشرقية، وهم أكثر الطوائف النصرانية العربية عدداً. ولقد بدأت محاولات الاختراق الاستعمارية بهم إبان الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١ م)، ثم استمرت عبر البعثات التبشيرية الغربية، التي بدأت بمحاولات تغريب الكنيسة القبطية، واقتطاع بعض من أبنائها لحساب المذاهب النصرانية الغربية، وذلك تمهيداً لإلحاق الأقباط بالنموذج الغربي، وسلخهم عن وحدة الأمة العربية والحضارة الإسلامية. وواصل الاستعمار الإنجليزي المحاولات، في مختلف الميادين إبان احتلاله لمصر (١٨٨٢ - ١٩٥٦م).

وفي المخطط الصهيوني رأينا التركيز على تفتيت مصر من ثغرة الطائفية الدينية، رغم التسليم بتلاحم شعبها وطنياً وقومياً وحضارياً. ففي مشروع «برنارد لويس» حديث عن «تقسيم مصر إلى دولتين على الأقل، واحدة إسلامية والثانية قبطية». وفي (استراتيجية إسرائيل في الثمانينات) حديث عن «أن رؤية دولة قبطية - مسيحية في صعيد مصر إلى جانب عدد من الدول ذات سلطة أقلية مصرية، لا سلطة مركزية، كما هو الوضع الآن، هي مفتاح هذا التطور التاريخي. فمتى تفتتت مصر تفتت الباقون»!

ولم تقف هذه المخططات عند «الفعل الخارجي» وإنما رأيناها تنجح - مع الأسف الشديد - في استدراج نفر من الأقباط الذين هاجروا إلى المهاجر الغربية وخاصة في أمريكا وكندا وأستراليا فتحولوا - بوعي أو بغير وعي - إلى جزء من هذا المخطط التفتيتي

ورأينا مراكز أبحاث ودراسات تحترف تسليط كل الأضواء على «هموم الأقليات» وكأنما هذه الهموم خاصة بهذه «الأقليات»! وتحترف تزييف أرقام أعداد هذه «الأقليات»، لتعطي للقارئ انطباعات تزيف واقع الأمة، وتوحي بأن هذا الواقع هو عبارة عن «أقليات» و «أغلبيات» لا يربطها رباط الأمة الواحدة! ولتوهم، بتضخيم حجم «الأقليات» وحجم «همومها» بأن العقبات أمام وحدة الأمة كأداء، تستعصي على الاختيار! ففي الأسفار والكتب والنشرات المنتظمة، التي يصدرها أحد هذه «المراكز البحثية» نشاهد نموذجاً لتزييف أرقام «الأقليات» كل «الأقليات» لا يمكن أن يخدم إلا مقاصد التفتيت

فالدكتور سعد الدين إبراهيم، نشر في سنة ١٩٨٨م كتابه (المجتمع والدولة في الوطن العربي) وقدم فيه إحصاءات عن «الأقليات»، فلما نشر كتابه الضخم (الملل والنحل والأعراق هموم الأقليات في الوطن العربي) أوائل التسعينات أي بعد عام أو عامين من كتابه الأول قفزت تقديراته لأعداد هذه «الأقليات» قفزات لا يتصورها عقل ولا يقول بها إحصاء! وذلك رغم أن مصادر إحصاءاته في كتابه الجديد ليس فيها مصدر واحد جديد! بل المدهش أن أحدث مصادره في هذه التقديرات

الخرافية الجديدة: تقديرات أول التسعينيات مصدر منشور سنة ١٩٨٠م ولا نسل عن رقم إحصاءات هذا الذي نشر سنه ١٩٨٠م واعتمد لتقديرات سنة ١٩٩٠م - ؟!!

ويكفي لإدراك مدى الفقرات الخرافية، التي تضخم حجم «الأقليات» في الوطن العربي مقارنة الأرقام التي نشرها الدكتور سعد أواخر سنة ١٩٨٨م تلك التي قال إنها «تقديراته» أول التسعينيات، ثم مقارنتها بمصدر ثقة، هو (أطلس معلومات العالم العربي) - لمؤلفين مسيحيين لبناني، هو رفيق البستاني وفرنسي، هو فيليب فارج - وينشور سنة ١٩٩٤م يكفي أن نقارن هذه الأرقام لندرك توظيف المبالغات والتزييف لتضخيم «عقبات» وحدة الأمة وتوسيع ثغراتها، وخدمة مخططات التفتيت بصرف النظر عن النوايا والمقاصد، التي لا نعلم حقيقتها إلا الله

* فالمسيحيون العرب - بكل طوائفهم - عند الدكتور سعد الدين إبراهيم في سنة ١٩٨٨م تعدادهم ٧٨٠٠,٠٠٠ وهو يقفز بهم أوائل التسعينيات - أي بعد عام أو عامين - إلى ١٢,٠٠٠,٠٠٠ ؟! بينما نجدهم في (أطلس معلومات العالم العربي) في سنة ١٩٩٤م - ٧,٠٠٠,٠٠٠ فقط ؟!..

* والأقليات اللغوية (القومية) في الوطن العربي، هي عند الدكتور سعد - في سنة ١٩٨٨م - ٢٠,١٥٠,٠٠٠ وهو يقفز بها أوائل التسعينيات - أي بعد عام أو عامين - إلى ٢٩ ٧٢٥,٠٠٠ ؟!؟

(١) ندوة الموقف الإسرائيلي من الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي) ص ٦ ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م

بينما نجدها في (أطلس معلومات العالم العربي) - في سنة ١٩٩٤م - ٢٣,٧٠٠,٠٠٠ فقط لا غير ؟ ! .

والمتتبع لهذه الفوضى الإحصائية ، يجد الدكتور سعد الدين إبراهيم يضيف حجم «الأقليات» في الوطن العربي وفق تقديراته الخرافية : ١٤,٠٥٦,٠٠٠ أي قرابة الـ ٢٩٪ من مجموعها ؟! . .[1]

* ويزيد هذا الأمر خطراً ، إذا نظرنا إلى هذا «الحجم» الذي تعطيه هذه «التقديرات» لهذه «الأقليات» ، في ضوء «الحقائق» التي تقول :

أ - إن مقابلة «الزنجية» ، مثلاً ، بالعروبة والعربية فيها وهم كبير فالعروبة جامع موحّد ، بينما «الزنجية» ، هي على الأقل تسعة عشر مجموعة عرقية! والعربية جامع موحّد بينما الزنوج - في جنوب السودان - يتحدثون حوالي مائة لهجة! وأغلب الزنوج يتحدثون العربية ، أو إحدى لهجاتها ، أو يستخدمون في لهجاتهم الكثير من الكلمات العربية .

ب - وأن مقابلة «الوثنية الزنجية» بـ «الإسلام» ، فيها وهم كبير . فالإسلام جامع موحّد . بينما الوثنية الزنجية أخلاط متعددة من العقائد الأرواحية كما أن نسبة الذين اعتنقوا الإسلام من الزنوج تزيد على ١٨٪ ونسبة المسيحيين منهم تبلغ ١٥٪ ! .

---

(١) قارن الأقليات بين العروبة والإسلام ص ٢١ ، ٢٤ ، ٢٧ و الملل والنحل والأعراق ص ٦٢ ، ٧٤ ، ٨٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٤م ورفيق البستاني ، قبلت تاريخ أطلس معلومات العالم العربي ص ٢٨ ، ٣٦ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٤م

حـ - وأن مقابلة الأمريكية بالعربية فيها خداع كبير فالبربرية لهجات عديدة ، وشفاهة غير مكتوبة وليس في البربر من لا يتكلم العربية على نحو ما فهي لغة الدين الذي به يتدينون ، والقرآن الذي به يقدسون ، ولآياته يحفظون وبه يصلون ومنهم العلماء والأدباء والشعراء والمثقفون في العربية . بل وأبرز دعاة التعريب!..

د - وأن مقابلة الكردية بالعربية فيها خداع كبير فالكردية ، وإن كتبت ، فأبجديتها عربية وليس بين الأكراد من لا يتحدث بالعربية . لأنها لغة القرآن والدين والتراث الذي به يؤمنون وإليه ينتمون . ولأعلامهم وعلمائهم في تراث العربية الإسهامات والإبداعات..

هـ - وأن مقابلة النصرانية بالإسلام فيها وهم كبير فخلاف الإسلام مع النصرانية ليس في الشريعة ، التي تمثل مرجعية الدولة والحضارة والقومية والاجتماع والتراث وسمات الاندماج وبلورة الأمة ووحدتها . لأن النصرانية لا تقدم بديلاً للإسلام في مرجعية النظم والتدابير الدنيوية وصياغة القسمات الموحدة للأمة ، والجامعة لقوميتها ، ومكونة لهويتها وليس بين الإسلام والنصرانية خلاف في منظومة القيم الحاكمة لأخلاق الأمة وسلوك المؤمنين بهما . وليس بين الإسلام والنصرانية خلاف في سمات وقسمات القومية العربية وخلاف الشريعتين لا يتعدى حرفية اللاهوت الخاصة بالتثليث ، وهي التي لا دخل لها في مكونات

(١) المرجع السابق ، ص ٧ - ١٠

الاجتماع المشترك بين أبناء الأمة العربية ، متديين بالمسيحية والإسلام

وهكذا إذا نظرنا إلى «حجم وعدد» «الأقليات» ، في ضوء هذه «الحقائق» ، ظهر «وزن التميّز» الذي تمثله «الفروق» في مقابل «الجوامع الموحدة» التي تجمع الأمة وتوحدها ، وتميزها كأمة واحدة . .

فنحن أمام «محيط» يحتضن مجموعة من «بحار» ، تحنو عليها ، ويوسع لها صدره ووجوده فيه ، وحفاظه عليها ، شواهد على أن وحدته إنما تغتني بوجودها وتتعدد فيها! فهو التنوع في إطار الوحدة ، والتعدد في إطار الجمع وليس التشظي ولا التشرذم ولا التفكيك! . .

وبهذا المنهج ، لا تصبح للأرقام - قلّت أو كثرت - تأثيرات على وحدة الأمة لكن توزيعها ، بالمبالغة فيها ، له تطلعات سلبية ، إذا هو وُظّف في إطار مخطط التفتيت !

والأمر الذي يرجح أن بإزاء توظيف «التوزيع الإحصائي» في خدمة مخطط التفتيت والتفكيك ، هو «الحلول» التي يقترحها هذا التوجه «للمشكلة» التي اخترعها . فهذا التوجه لا يكتفي بالتشرذم والتجزئة ، التي أقامت الحدود والسدود والحساسيات بين وطن العروبة ، فجعلته ثلاثين وعشرين دولة وحساسية وإنما يريد الصين مثلاً عندما يقترح «الفيدرالية» حلاً ينظم العلاقات بين الطوائف والملل والنحل والأعراق والمذاهب والأقوام في الوطن

العربي! وبرغم «أن التطبيق المرن والمبدع لـ «الفيدرالية» يمكن أن يخلق نظاماً وظيفياً حديثاً مكافئاً لـ «نظام الملة» الذي كان معمولاً به في الإمبراطورية الإسلامية السالفة»[1]

وهو يتجاهل بهذه المقارنة الغريبة - أن «نظام الملل» كان يمثل تعددية غير سياسية تعددية في الشرائع الدينية الخاصة بحكم طبيعة النصرانية - بأحوال الأسرة والشعائر العبادية والاعتقاد الديني، دون أن تؤثر في السمات الموحدة للدولة والأمة. بينما هذه «الفيدرالية»، التي يقترحها هذا التوجه التفكيكي هي تعددية سياسية في «الأرض» الوطن - و «البشر» - الشعب تضاف للتشرذم الذي أحدثته «سيكس - بيكو» سنة ١٩١٦ م. وليس هذا مجرد استنتاج منا لمقتضيات ومقدمات هذا التوجه فصاحبه هو الذي يقول: «إن المجتمعات التي تتسم بالتعددية الإثنية في الوقت الحالي، ينبغي أن تكون متعددة من الناحية السياسية أيضاً»[2]!

فمقاصد هذا التوجه، هي المزيد من التجزئة السياسية للوطن العربي، والتشرذم للأمة الواحدة، انطلاقاً من تعظيم حجم «الأقليات»، بتزييف أعدادها ومن تسليط كل الأضواء على «همومها»، بعد عزلها عن «هموم الأمة» لتبدو أمتنا كما صورتها المخططات الخارجية المعادية: «برج ورقي» مصطنع

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم: التعددية الإثنية في الوطن العربي، ص ٢، طبعة القاهرة سنة ١٩٩٥م

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢

و «فسيفسائيات متجاورة» و «مجتمعات موزاييك»، لا تجمعها جوامع الأمة الواحدة!

* * *

وإذا كان عقلاء الدين يتحدثون عن أمتنا كحضارة واحدة استوعبت وهضمت ووحدت المواريث الحضارية السابقة، وإذا كان، حتى «كرومر»، الذي درس الشخصية المصرية، قد حكم باستحالة التمييز فيها بين المسيحي والمسلم، لأنهم شرقيون، ينتمون إلى منظومة قيمية واحدة، وحضارة واحدة، فإن بعض الذين «رشحت» على توجهاتهم الفكرية مخططات التفتيت، قد أصاب «العشق» وعيهم، فتحدثوا عن أبناء «الرقائق الحضارية»، وليس الحضارة الواحدة، وأصحاب «ثقافة موزاييك» وليس الثقافة الواحدة، فتحدث أحدهم ملخصاً «جهوده الفكرية» في هذا الموضوع، فقال: «من وجهة نظر حضارية، مصر لها ساقان، هما إسلام مصري، ومسيحية مصرية، والساقان ترتكزان على رقائق من الحضارات السابقة، والمصري، من ناحية الشكل سُنّي الوجه، شيعي الدماغ، قبطي القلب، فرعوني العظام..»[1]!!..

وهو تصور يصل في التفكيك إلى حد «العبثية»، وذلك عندما لا يقف عند تفكيك الحضارة، والشخصية القومية، ووحدة

(١) د. ميلاد حنا، نشرة (المجتمع المدني) العدد ٥٠ فبراير سنة ١٩٩٦م - ص ٣٢ - وهي نشرة يصدرها «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» والذي يرأسه الدكتور سعد الدين إبراهيم!

المنظومة القيمية ... وإنما يتجاوز ذلك إلى تفكيك المسيحية وتفكيك الإسلام ... ناهيك عن الصورة الهزلية التي جعل فيها المصري ... الذي ضرب الناس به المثل في وحدة الشخصية والهوية - «كرنفالاً» عجيباً!!.

إن هذه التوجهات، التي تركز الأضواء على «الفروق» لا «الجوامع»، والتي لا ترى «الفروق» في إطار «الجوامع»، والتي تحترف إثارة «الأقليات»، في ظل مخططات التفتيت الخارجية المعلنة ... حتى ولو حسنت نوايا أصحابها ... إنما تخدم هذه المخططات التفتيتية المعلنة ... ولنتذكر كلمات «موشيه شاريت» - التي سبق وأوردناها في سياقها ... والتي يقول فيها: «ويعتبر مجرد تحريك الأقليات عملاً إيجابياً، لما قد ينجم عنه من آثار تدميرية على المجتمع المستقر ... وهو يذكي النار في مشاعر الأقليات في المنطقة، ويوجهها نحو المطالبة بالاستقلال»[1]!

ولنتذكر أن الذين تحدثوا عنا «كمجتمعات فسيفسائية ... وكبرج ورقي ... وكمجتمعات الموزاييك» ... كانوا الصهاينة[2] ... قبل أن نبتلع هذا «الطعم السام» نفر من مثقفينا! ... فحرام، وغير لائق، ولا معقول أن يتبنى البعض منا ما نصت عليه «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات»!!..

لكن ... ولحسن الحظ، فإن هذه الأصوات، التي استدرجت إلى خدمة المخطط التفكيكي ... أو التي رشحت على توجهات أصحابها

(١) (الملل والنحل والأعراق) ص ٧٤٧

(٢) المرجع السابق ص ٧٤٣ و (الأقليات بين العروبة والإسلام) ص ٤٠

مقولات هذا المخطط قد طلبت «الشذوذ والنشاز» الذي يثبت أن جمهور أبناء الملل والأقوام والمذاهب، على وعي بحقائق الجوامع الموحّدة للأمة، ومخاطر المخططات المحدقة بهذه الوحدة.

وإذا كان اللورد «كرومر» (١٨٤١ - ١٩١٧م)، قد أدرك أن القبطي والمسلم كلاهما شرقي، قد وحدتهما الحضارة الإسلامية «من قمة الرأس إلى أخمص القدم في المسلك الأخلاقي واللغة والروح»[1] فإن «ميشيل عفلق» (١٣٢٨ - ١٤٠٩ هـ ١٩١٠ - ١٩٨٩ م) قد رأى هذا الجامع الحضاري عاماً في كل الأمة العربية فكتب يقول: «لا يوجد عربي غير مسلم.. فالإسلام هو تاريخنا، وهو بطولاتنا، وهو لغتنا، وفلسفتنا ونظرتنا إلى الكون إنه الثقافة القومية الموحدة للعرب على اختلاف أديانهم ومذاهبهم.. وبهذا المعنى لا يوجد عربي غير مسلم، إذا كان هذا العربي صادق العروبة، وإذا كان متجرداً من الأهواء، ومتجرداً من المصالح الذاتية. وإن المسيحيين العرب، عندما تستيقظ فيهم قوميتهم، سوف يعرفون بأن الإسلام هو لهم ثقافة قومية يجب أن يتشبعوا بها ويحبوها ويحرصوا عليها حرصهم على أثمن شيء في عروبتهم. ولئن كان عجبي شديداً للمسلم الذي لا يحب العرب، فعجبي أشد للعربي الذي لا يحب الإسلام»[2].

(١) (الأقليات بين العروبة والإسلام) ص ٩٣

(٢) الكتابات السياسية الكاملة جـ ٣ ص ٣٣ - ٢٦٩، جـ ٥ ص ٦٨ طبعة بغداد سنة ١٩٨٧ م وسنة ١٩٨٨ م

والزعيم الوطني القبطي الراحل «مكرم عبيد» (١٣٠١ - ١٣٨٠ هـ ١٨٨٩ - ١٩٦١م) هو القائل: «نحن مسلمون وطناً.. ونصارى ديناً. اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك، وللوطن أنصاراً. واللهم اجعلنا نحن النصارى لك، وللوطن مسلمين»[1]

وبابا الأقباط الأرثوذكس «شنودة الثالث» هو القائل - في تصريحاته لمجلة «إن الأقباط، في ظل حكم الشريعة الإسلامية، يكونون أسعد حالاً وأكثر أمناً، ولقد كانوا في الماضي، حينما كان حكم الشريعة هو السائد، نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن، وتطبقها علينا، ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة، فكيف نرضى بالقوانين الجاهزة، ولا نرضى بقوانين الإسلام»[2]!!

والقس الكاثوليكي «جاك قلته» يقول: «أوفق تماماً على أن أكون مصرياً مسيحياً، تحت حضارة إسلامية، بل أنا مسلم ثقافة مائة في المائة، أنا عضو في الحضارة الإسلامية كما تعلمتها في الجامعة المصرية. تعلمت أن النبي ﷺ، سمح لمسيحيي اليمن أن يصلوا صلاة القداس في مسجد المدينة، فإذا كانت الحضارة الإسلامية بهذه الصورة. لماذا تحمل الدولة الإسلامية تحارب لتحرير الأسير

---

(١) د. محمد عمارة (الإسلام والسياسة، الرد على شبهات العلمانيين) ص ٢٠٢، ٢٠٣ طبعة القاهرة سنة ١٤١٣ هـ سنة ١٩٩٢م، وصحيفة الوفد، القاهرية عدد ٢١ يناير سنة ١٩٩٣

٢) صحيفة (الأهرام) المصرية عدد ٦ مارس سنة ١٩٨٥م.

المسيحي ... والتي تعلي من قيمة الإنسان كخليفة عن الله في الأرض ... فكلنا مسلمون حضارة وثقافة ... وإنه ليشرفني، وأفتخر أنني مسيحي عربي، أعيش في حضارة إسلامية ... وفي بلد إسلامي ... وأساهم وأبني، مع جميع المواطنين هذه الحضارة الرائعة ..»[1] ..

والدكتور عالي شكري ... في لحظة صدق مع الحقيقة- هو القائل «إن الحضارة الإسلامية هي الانتماء الأساسي لأقباط مصر ... وعلى الشباب القبطي أن يدرك جيداً أن هذه الحضارة العربية الإسلامية هي حضارته الأساسية ... إنها الانتماء الأساسي لكافة المواطنين ... صحيح أن لدينا حضارات عديدة من الفرعونية إلى اليوم، ولكن الحضارة العربية الإسلامية قد ورثت كل ما سبقها من حضارات، وأصبحت هي الانتماء الأساسي، والذي بدونه يصبح المواطن في ضياع ... إننا ننتمي ... كعرب من مصر ... إلى الإسلام الحضاري والثقافي، وبدون هذا الانتماء نصبح في ضياع مطلق ... وهذا الانتماء لا يتعارض مطلقاً مع العقيدة الدينية بالعكس ... لماذا؟ لأن الإسلام وحّد العرب، وكان عاملاً توحيدياً للشعوب والقبائل والمذاهب والعقائد ...»[2]

هكذا أنا ونرى الوعي الحقيقي بوحدة الأمة ... والرفض

---

(1) الإسلام والسياسة ... الرد على شبهات العلمانيين ص ٢٥ ... وهذا العدد ... وردت في ندوة نظمتها ... المحبة المصرية للعدالة والسلام ... البعد الديني في الاشتراك في العمل العام ... فندق حوية ... في ٩ ... سنة ١٩٩١ م.

(2) صحيفة الوفد ... ص ٢٨ ... سنة ١٤١٣ هـ ٢ يناير سنة ١٩٩٣ م.

حاسم لمخططات التفتيت الطائفي، خارجي منها، وما تسلل فرشح على بعض التوجهات.

بل لقد تصدت أصوات ومواقف العقلاء، بهذا الإلحاح المشبوه على «فكرة الأقليات وهمومها» فقال «الأنبا موسى» أسقف الشباب بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية: «نحن كأقباط، لا نشعر أننا أقلية، لأنه ليس بيننا وبين إخواننا المسلمين فرق عرقي «إثني»، لأننا مصريون، وأتحاسر وأقول: كلنا أقباط، بمعنى أنه يجري فينا دم واحد من أيام الفراعنة، ووحدة المسألة العرقية تجعلنا متحدين مهما اختلفنا. هناك طبعاً التمايز الديني، لكن يظل الأقوى والأوضح الوحدة العرقية. ولا نشعر نحن الأقباط بشعور الأقلية البغيض الذي يعاني منه غيرنا، نحن أقلية عددية فقط، ولكن هذا لا يجعلنا نشعر أن هناك شرخاً بيننا وبين إخواننا المسلمين. من جهة الهوية العربية، نحن مصريون عرقاً، ولكن الثقافة الإسلامية هي السائدة الآن، كانت الثقافة القبطية هي السائدة قبل دخول الإسلام، وأي قبطي يحمل في الكثير من حديثه تعبيرات إسلامية، يتحدث بها ببساطة ودون شعور بأنها دخيلة، بل هي جزء من مكوناته. نحن نحيا العربية لأنها هويتنا الثقافية، ومقتنعون بالطبع بأن فكرة العروبة فكرة سياسية واقتصادية وثقافية، بالإضافة لوحدة المصير المشترك. والعلاقة بين الجذور والعروبة علاقة تناصرية، هذه دوائر متداخلة. تاريخنا أفضل من حاضرنا، حينما نذكر الأقباط أيام الدولة العثمانية كانوا مع إخوانهم

مصريين لهم دور مشترك في عزل الوالي العثماني ومجيء محمد علي، وكان جرجس الجوهري أحد قادة الأقباط، وكذلك إبراهيم الجوهري أخوه، وكثير من الأقباط عملوا وشاركوا بشكل واضح في الحياة السياسية في عهد محمد علي. والأقباط دورهم بعد الثورة سنة ١٩٥٢م تقلص كجزء من التقلص الشامل في المشاركة بمصر، كانت هناك سلبية شاملة. وأنا أعتقد أن الأقباط جزء هام من نسيج الحياة المصرية، لقد انغمس المسيحيون في الحياة العملية. فهم أطباء وصيادلة ومهندسون، وغيرها من المهن، ونسبتهم أيضاً في رجال الأعمال مرتفعة أكثر من نسبتهم العددية في مصر[1].

نحن نرفض المسيحية السياسية. لأن المسيح قال «مملكتي ليست بالعالم». ولو حدثت المسيحية السياسية تصبح انتكاسة على المسيحية، كما حدث في العصور الوسطى أيام كان البابوات هم الذين يدشنون الإمبراطور وينصبونه. هذه هي المسيحية

---

١) إذا كانت النسبة العددية لأقباط مصر هي عبر كل الإحصاءات السكانية، منذ الاحتلال الإنجليزي في القرن التاسع عشر، فقد حول ٥٠٥ من السكان، فإن نسبتهم في الملكية للثروة والاقتصاد - باعتراف من يحترفون الحديث عن «هموم الأقليات» تبلغ ٢٥٪ من ثروة مصر ومن المهن المتميزة كالأطباء والصيادلة والمهندسين، وهم لا يعانون من تعاليه الأغلبية المسلمة من هموم ومشكلات الأمية والإسكان والبطالة والفقر. بل إن عدد الكنائس بالنسبة لتعدادهم قريب من عدد المساجد عند المسلمين، وذلك فضلاً عن حرية منبر الكنيسة، وتأميم منبر المسجد ونهوض الكنائس بأدوار اجتماعية وثقافية وتعليمية وسياحية، وتجريد المساجد من كل ذلك، وبقاء الأوقاف الكنسية في حين جردت المساجد من كل ذلك.

السياسية التي يرفضها ، لأنها تختلف عن مسيحية مصر دائما دولة مسلمة ومتدينة ولكن بدون تطرف ولو عشنا كمسلمين وأقباط وفي إطار الصحوة الدينية الصحوة صحوة وعندئذ فسيكون المستقبل أكثر من مشرق .

نحن في مصر نسبح وحدنا ، وسعداء بذلك ، وهذه حماية استراتيجية لنا كأقباط ونحن لسنا لبنان ، ويستحيل أن «تلبنن» مصر وتقسيم مصر فكرة مسحية ، وغير مسيحية ، ولو فكرنا في ذلك معناه أن نجهز أنفسنا للإبادة وبعد ، كيف أقيم في أسيوط وأترك أديرة وادي النطرون؟ أو بالعكس؟! . هذه فكرة عبثية هذه فكرة صهيونية من أجل تفتيت مصر . وعندما شاهدت ما يحدث في العراق ، قلت : نجح الصهاينة ، وأصبح العراق ثلاث دول فهذه الفكرة الصهيونية ليست قبطية » (١)

وغير هذه الشهادة التاريخية ، التي تمثل وثيقة من وثائق الوعي بوحدة الأمة ، في مواجهة مخططات التفتيت هناك شهادة المهندس «سمير مرقص» مدير مركز البحوث بأسقفية الخدمات العامة والاجتماعية الكنيسة المصرية الأرثوذكسية والذي يقول فيها : إن الأقباط بالمقاييس العلمية ، ليسوا أقلية حتى في إطار الدولة العثمانية لم يورد الأقباط كأقلية ، ولم تطبق عليهم قضية «الملة» ، مقارنة بكل الأقليات في الدول التابعة حينذاك للدولة العثمانية والخبرة التاريخية بالأقباط تجعلهم أيضاً ليسوا

(١) (الهلال والصليب والأعراق) ص ٥٢٩ - ٥٣٤

بأقلية دينية ... بعدم انفصالهم عن مجمل الحياة العامة والمجتمع، ولأنهم ينخرطون في الحياة اليومية بالمنطق الوطني العام، وليس بالموقف الديني. والكنيسة القبطية لم تخلق تاريخياً فكرة الجماعة الخاصة ... وتنظيماتها كنسيّة للرعاية الروحية، وليست للحياة العامة ... فأزمة الأقباط، إذن هي أزمة المجتمع المصري، التي تنعكس على كل من المسلم والقبطي على السواء ...»

فالهموم واحدة ... والمأزق واحد ... والأمة واحدة ... والتاريخ الإسلامي في علاقات الملل والطوائف ... كان أفضل من الصيغ والمفاهيم والممارسات التي جاءت مع الاستعمار، والاختراق الثقافي الغربي ... كما أشارت هذه الشهادات!

والمحامي القبطي «نبيل منير حبيب» يضيف: «لا توجد حضارة قبطية، لأن للحضارة ... إن شئنا أن ندركها - مظهرين - (مادي ومعنوي)، والذي يبقى دائماً هو المعنوي (أدب - تاريخ - فلسفة)، وهنا أستطيع القول: إنه ليس هناك أدب قبطي، ولا فلسفة قبطية، ولا نظم سياسية قبطية، هناك تأثير روحاني، يوناني، أما المسألة القبطية فهي خليط من ذلك، إضافة إلى تبصيرها العادات الفرعونية ... مثلاً ٢٧ كيهك - وهو الذي يقابل ٧ يناير - هو عيد ميلاد «حورس»، والمسيح لم يولد في ذلك التاريخ ... كذلك، فشكل «عمارة الكنيسة المصرية» هو شكل المعبد الفرعوني، ومن ثم

(١) المرجع السابق، ص ٥٢٥.

فليس هناك حضارة قبطية، والمسيحية المصرية مسيحية محلية، على عكس الإسلام المصري فلديه بُعد عالمي ...»[1]

أما المفكر اليساري القبطي «أبو سيف يوسف» صاحب كتاب «الأقباط والقومية العربية»، فإنه يقول: «لقد ساد علاقات الأقباط بالعرب، والمسلمين بالمسيحيين الاحترام والتعاون، حتى إن الوعظ في الكنيسة تحول من اللغة اليونانية (التي ظلت تستعمل كلغة للدولة أيضاً من عهد البطالسة إلى عهد البيزنطيين، أي حوالي ألف سنة) إلى اللغة العربية. فالجماعة الإثنية - بمصر - واحدة، تتكلم اللغة نفسها، ولها ثقافة عامة مشتركة. وتشكل في النهاية، كياناً اجتماعياً واحداً.»[2]

فجوامع الوحدة في العربية، كلغة، وفي الإسلام كحضارة، لم تكن بدائل لجوامع قبطية وطنية، وإنما كانت بدائل شرقية تقهر استعماري بيزنطي. فالعربية حلت محل اللغة اليونانية، وليس محل لغة وطنية مصرية. والحضارة العربية الإسلامية حلت محل الحضارة الإغريقية الرومانية، لأنه لم تكن هناك حضارة قبطية وطنية. فالشرق كان مقهوراً سياسياً وحضارياً وثقافياً ولغوياً واقتصادياً، بل ودينياً - إلى أن تحرر بالإسلام، الذي بنى حضارة ومدنية شرقية، أبدعها كل أبنائه، على اختلاف الملل والأقوام. فهي جوامع وحدتهم كأمة، وهي ميراثهم الحلال. وبعبارة القانوني البارز الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا

(١) المرجع السابق، ص ٥٣٨

(٢) (الأقليات بين العروبة والإسلام) ص ٩١ - ٩٣

(١٣١٣ - ١٣٩١ هـ ١٨٩٥ - ١٩٧١ م) «فهذه المدنية الإسلامية هي ميراث خلال لكل المقيمين في الشرق فتاريخ جميع مشترك، والكل تضافروا على إيجاد هذه المدنية»[1]

تلك هي شهادات عقلاء الأمة في مواجهة مخططات التفتيت والتفكيك، التي سلكت سبلها إلى هذه المقاصد عبر تنوع الملل واختلاف المذاهب وتعدد الأقوام

* * *

لكن ... هل يعني هذا أن تطبيقات وممارسات حضارتنا الإسلامية المتعددية قد خلت من السلبيات؟ وأنها قد برئت من التمييز بين الأغلبية وبين «الأقليات»؟ وأنه لم تحدث فيها اضطهادات وتوترات مع أبناء الملل ... وبين المذاهب؟؟

إننا يجب أن نميز، في هذا الموضوع، بين «المثال» وبين «الواقع». فالمبادئ الدينية، والصيغ الفكرية، والنظريات الفلسفية هي «مُثُل» ... والمثل، عادة، تستعصي على كامل التحقق والتطبيق، وإلا فرغت حياة الإنسان من «المثال»، وأصبحت جحيماً لا يطاق، أو مواتاً لا أمل فيها ولا رجاء ... فوجود «المثال»، الذي لم يطبق بعد، هو الذي يبعث الحيوية والأمل والرجاء في حياة الإنسان، بوجود «مهام» في «جدول أعمال» هذه الحياة، تتطلب السعي لتحقيقها، والاستباق على طريق الخيرات فيها

(١) الدكتور عبد الرزاق السنهوري من خلال أوراقه الشخصية، ص ١٠١، طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨ م

فالتطبيق و «الواقع» لا يمكن أن يرقى إلى درجة « المثال» ، ولا أن يستنفد كل «المثال»! . . تلك قاعدة عامة في كل الديانات والمنظمات ، و الحضارات ، على مر التاريخ

لكن . . بقدر ما يكون «المثال» سامياً ، وبقدر ما يكون ديناً ، تتحور مقاصد تطبيقه وإقامته المنعة الدنيوية ، إلى حيث تصح هذه الإقامة «للمثال الديني» قربة إلى الله ، وشرطاً لسعادة الدار الآخرة ، التي هي خير وأبقى ، بقدر ما يعين ذلك على أن يكون التطبيق و «الواقع» أقرب إلى السمو ، وأكثر تعبيراً «المثال»

ولقد كان هذا هو حال التعددية وتطبيقاتها في حضارة الإسلام . .

فقد حدث مسرة حضارات ، تعرضاً من الاضطهادات الراجعة إلى اختلاف اللغات والأقوام و الأعراق ، لأن الإسلام قد جعل عصمية الدم والعرق و اللغة جاهلية ، دعا رسوله ﷺ ، إلى تجاوزها ، فقال «دعوها فإنها مُنْتِنة» [1]

وكانت الاضطهادات بسبب اختلاف الملل والشرائع الدينية ، مقصورة على أسباب أخرى ، ليس من شأنها على الإطلاق تصور «المثال» أو المساس عن تحقيق أوسع حريات أمام أتباع الملل والشرائع الدينية المختلفة . .

فمن عرف عن اضطهاد بعض اليهود والنصارى ، لغير أتباع مذهبه ، وفي بعض الدول ، في تاريخنا الحضاري ، كان في

(١) رواه البخاري والترمذي .

أحيان كثيرة ردود أفعال بتدخلات خارجية واستعمارية صليبية وتترية وامبريالية استخدمت تترًا من أبناء هذه الملل ضد أمن الوطن والدولة والأمة والحضارة، إبان الصراعات المسلحة والاحتياجات الشرسة، التي شنها أعداء هذه الأمة ضد الإسلام، والتي هددت وجود أمته وحضارته.

وعلى سبيل المثال فإبان الحملات الصليبية على بلادنا سعت النصرانية الغربية إلى التحالف مع التتر الوثنيين ضد العرب والمسلمين، وأرسل البابا «إينوسنت الرابع» (١٢٤٣ - ١٢٧٠ م) عام ١٢٤٥ م بعثة إلى عاصمة الدولة التترية الشرقية «قراقورم» لهذا الغرض، رأسها مندوب البابا «جون ده بيانى كاربرينى». وجاءت بعثة تترية من «خاقان» التتر «جغطاى» إلى الملك لويس التاسع (١٢١٤ - ١٢٧٠) أثناء إقامته بقبرص وهو في طريقه لغزو الشام ومصر، شتاء (١٢٤٨ - ١٢٤٩ م)، جاءت لمواصلة مفاوضات التحالف ضد العرب والمسلمين. ولما عادت البعثة التترية إلى بلادها، من قبرص، صحبتها بعثة فرنسية صليبية لاستكمال المفاوضات. واستمرت مساعي التحالف حتى بعد هزيمة لويس التاسع، فسافرت إلى «قراقورم» من حصن عكا الصليبي بعثة فرنسية، رأسها رجل الدين «جليوم ردبروك»، واستمرت تفاوض في بلاط «الخان» لتترى «منكوقاآن» ستة أشهر! وأخيرًا نجح الصليبيون في إقامة هذا التحالف، فحول التتر حملتهم إلى بلاد الإسلام، بعد أن كان التخطيط أن تتجه إلى أوربا!.

ولقد استعان الصليبيون على عقد هذا التحالف بطائفة النصارى النساطرة، الذين كان لهم وجود وقود في بلاد التتار واستعانوا في ذلك بإحدى زوجات «هولاكو» دوقوز خاتون وكانت نصرانية الدين نسطورية المذهب، بل إن قائد جيش «هولاكو» - الذي دمر بغداد (٦٥٦ هـ ١٢٥٨ م) والشام وزحف نحو مصر، والذي هزم في «عين جالوت» (٦٥٨ هـ ١٢٦٠م) كان نصرانياً نسطورياً، هو «كُتْبُغا».

ولقد كان لهذا البُعْد النصراني في هذه الحملات، التي هددت وجود الأمة والحضارة، انعكاساته لدى الطوائف النصرانية في المدن التي اجتاحها التتار، فحدثت خيانات وخاصة من الطوائف ذات المذاهب الغربية، بل وكشفت هذه الطوائف عن خيانتها، فأعلنت تحديها للوطن والدولة والأمة في ساعة العسرة ولحظات الشدة.

ففي دمشق بعد أن اجتاحها التتار، وكما يقول المقريزي (٧٦٦ - ٨٤٥ هـ ١٣٦٥ - ١٤٤١ م) عُمدة مؤرخي العصر:

«واستطال النصارى بدمشق على المسلمين، وأحضروا فرماناً من هولاكو بالإذن بأمرهم وإقامة دينهم، فتظاهروا بالخمر في نهار رمضان، ورشوه على ثياب المسلمين في الطرقات، وصلّوه على أبواب المساجد، وألزموا أرباب الحوانيت بالقيام إذا مروا بالصليب عليهم، وأهانوا من امتنع من القيام للصليب، وصاروا يمرون به في

---

١ - د. محمد عمارة «معارك العرب ضد الغزاة» ص ١١٦ - ١٠٨ - طبعة دمشق ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م

الشوارع إلى كنيسة مريم، ويقفون به ويخطبون في الثناء على دينهم، وقالوا جهراً: «ظهر الدين الصحيح دين المسيح» وخربوا مساجد ومآذن كانت بجوار كنائسهم. فقلق المسلمون من ذلك، وشكوا أمرهم لنائب هولاكو - وهو كُتْبُغا - فأهانهم وضرب بعضهم، وعظم قدْر قسوس النصارى، ونزل إلى كنائسهم وأقام شعارهم»[1].

وكان طبيعياً أن تكون لهذه الجنايات، التي جاءت للوطن والدولة والأمة والحضارة، في ساعات العسرة ولحظات الحرج والشدة، والتي أعلنتها الطوائف النصرانية ذات المذاهب الغربية في الأساس، كان طبيعياً أن تكون لها ردود أفعال، بعد تحرير هذه المدن من الاجتياح التتري - فبعد هزيمة التتر - بقيادة «كتبغا» في «عين جالوت»، وانحسار موجة اجتياحهم للشام، وعندما وصل إلى أهل دمشق كتاب السلطان المظفر قطز (٦٥٨هـ - ١٢٦٠م) «يبشر الناس بفتح الله له، وخذلانه لتتر سر الناس سروراً كثيراً، وبادروا إلى دور النصارى فنهبوها، وأجربوا ما قدروا على تخريبه»[2].

فكان الاجتياح الخارجي، وكان الاحتراق لأمن الوطن والأمة والحضارة من ثغرات الملل والطوائف - هو «الفعل» الذي ولد ردود أفعال من التوتر والاضطهاد على جبهة العلاقات بين المسلمين وقطاعات من أبناء الملل والطوائف غير المسلمة - في السنوات التي شهدت وعقبت هذا الاجتياح وذلك الاحتراق!

---

(١) كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، الجزء الأول، القسم الثاني، ص ٤٢٥ - ٣٢
تحقيق: د. محمد مصطفى زيادة، طبعة القاهرة ١٩٥٦م
(٢) المصدر السابق، ج ١، القسم الثاني - ص ٤٣٢

أما على جبهة الحكام، الذين كان ظلمهم لبعض أبناء الملل والطوائف غير المسلمة، جزءاً من الظلم الذي عم الرعية كلها مسلمين وغير مسلمين، فإن المتوكل العباسي (٢٣٣ - ٢٤٧ هـ ٨٤٧ - ٨٦١ م) مثال نموذجي لهذا النوع من الحكام. فاضطهاده للنصارى كان جزءاً من الاضطهاد الذي أصاب الشيعة والمعتزلة وأغلب تيارات الفكر في ذلك التاريخ. لقد أسقط شهادة المعتزلة أمام القضاء، ونفاهم إلى جزيرة «دهلك» جنوبي البحر الأحمر[1] وحرمهم الكثير من الحقوق الاقتصادية ومنع عنهم العطاء. وكما هدم بعض مقابر النصارى، فلقد صنع نفس الشيء بمقبرة الإمام الحسين، فلقد سواها بالأرض، ثم حرثت أرضها وزرعت! والذين يقارنون مراسيم اضطهاده للمعتزلة يجدون شبهاً كبيراً بينها وبين مراسيم اضطهاده للنصارى[1].

وكانت مظالم بعض الخلفاء والسلاطين، تسلك إلى رقاب الرعية، أحياناً كثيرة طريقاً خبيثاً. وذلك عندما تلجأ الدولة في الجبايات والإتاوات والمغارم إلى وزراء وحماة وضيافة من غير المسلمين، يملأون خزائن الدولة بإفقار الرعية، وأزيد ثروتهم أيضاً، فيتطاولون على الناس، فتأتي ردود الأفعال ضد المظالم تنال من

---

١ - القاضي عبد الجبار بن أحمد: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص ٣٠٢ - ٣٠٣، تحقيق: فؤاد سيد، طبعة تونس ١٩٧٢ م والمقريزي: الخطط، جـ ٣، ص ٢٧ - ٣٩، طبعة دار التحرير، القاهرة

الطوائف والملل التي إليها ينتسبون! بل وكثيرا ما كانت الدولة تسترضي الجماهير الغاضبة بمصادرة هؤلاء أحياء الظلمة، وأحيانا قتلهم، فتهدئ من ثورة الثائرين، وتكسب الأموال والثروات في جميع الأحوال!

ومن نماذج استبداد بعض اليهود والنصارى بأغلبية الرعية، وما أحدثه ذلك من ردود أفعال، عهد «العزيز بالله» الفاطمي (٣٦٥-٣٨٦ هـ ٩٧٥-٩٩٦م) وما تلاه من مراسيم ضد أهل الكتاب في عهد ابنه وخليفته الحاكم بأمر الله (٣٧٥-٤١١ هـ ٩٨٥-١٠٢١م) فزوجة العزيز بالله كانت نصرانية ملكانية - أي من الطوائف النصرانية التابعة للمذهب العربية - وكانت لهذه الزوجة، ولابنتها «سيدة الملك» نفوذ واسع في شئون الدولة، وكان لها أخوان من رجال الدين النصراني «أرسانيوس» مطران ملكانية في القاهرة، ثم بطرك الإسكندرية و«أرسطيس» بطرك الملكانية في القدس..

وفي هذا المناخ المنحاز لغير المسلمين، تولى وزارة مصر النصراني عيسى بن نسطورس ووزارة الشام اليهودي إبراهيم القزاز (منشا)! فعمت مظالمهما جماهير المسلمين، وظهر تحيزهما لأبناء دينهما، وظهرت ردود الأفعال ضد هذه المظالم وذلك الانحياز. وكما يقول المقريزي «فاعتز بهما النصارى واليهود وآذوا المسلمين فعمد أهل مصر وكتبوا قصة جعلوها في ذلك صورة

(عنان) - عملوها من قراطيس، فيها: بالذي أعز اليهود بمنشا، والنصارى بعيسى بن بسطورس، وأذل المسلمين بك (الخليفة العزيز)!! ألا كشفت ظلامتي؟! وأقعدوا تلك الصورة على طريق العزيز، والرقعة بيدها، فلما رآها أمر بأخذها، فإذا الصورة - (السمشان) من قراطيس (ورق) فعلم ما أريد بذلك، فقبض عليهما، وأخذ من عيسى بن بسطورس ثلثمائة ألف دينار، ومن اليهودي شيئاً كثيراً»[1]!

وفي هذا المناخ، الذي تستبد فيه الأقلية بالأغلبية، نرى الشعراء يدلون بدلوهم في علاقات الملل والطوائف فيصورون الدولة وكأنها تُحكم «بالثالوث»! يعقوب بن كلس - وأصله يهودي - هو الأب، والعزيز - الخليفة - هو الابن! والوزير الفضل هو روح القدس!! يصوغ الشاعر الدمشقي الحسن بشر، ذلك شعراً يخاطب به المسلم، فيقول ساخراً:

تنصَّر، فالتنصُّر دين حق ... عليه زمانك هذا يدلّ
وقل بثلاثة عزوا وجلّوا ... وعطّل ما سواهم فهو عطل

فيعقوب الوزير أب وهذا العزيز ابن وروح القدس فضل!

أما نقد سيطرة اليهود، فيعبر عنها الشاعر المصري الحسن بن خاقان، فيقول:

---

(1) [illegible] الأئمة الفاطميين [illegible] ص ٢٩٧ [illegible] الشيال [illegible] ١٩٦٧م [illegible] ص ٣٢

يهود هذا الزمان قد بلغوا ... غاية آمالهم وقد ملكوا
العز فيهم والمال عندهمو ... ومنهم المستشار والملك
يا أهل مصر إني نصحت لكم ... تهوّدوا، فقد تهوّد الفلك[1]!

وفي نقد الترف والاستبداد، الذين تمتع بهما هؤلاء النفر من النصارى واليهود، يقول الشاعر ابن الخلال:

إذا حكم النصارى في الفروج ... وغالوا في التعالي وفي السروج
وذلّت دولة الإسلام طرا ... وصار الأمر في أيدي العلوج
فقل للأعور الدجال هذا ... زمانك إن عزمت على الخروج[2]!

فالقضية لم تكن تناقضاً بين الإسلام وبين الملل الأخرى، ولا عداء من المسلمين لأبناء هذه الملل، ولا ضيق صدر بالتعددية والاختلاف في الشرائع الدينية، وإنما كانت، في الجوهر والأساس، تناقضاً بين أغلبية الأمة المظلومة، الباحثة عن العدل، والتي يمارس الظلم فيها ولها وضدها نفر من أبناء الملل غير الإسلامية، اختارهم حكام وولاة ظلمة، لتكون مغايرتهم الدينية للأغلبية عاملاً على قسوة قلوبهم وغلظة معاملاتهم مع هذه الأغلبية!

ويشهد على هذه الحقيقة، أن بعضاً من هؤلاء الكتاب والجباه والصيارفة قد أراد بإيعاز من الدولة أن يستر مظلمة ويغلف

---

(١) دم مبر: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، جـ ١ ص ٣ ـ ٤ ـ ١٧ ـ ٨ ـ ترجمة د. محمد عبد الهادي أبو ريدة، طبعة بيروت ١٩٦٧م

(٢) (خطط المقريزي) جـ ٢ ص ١٢٣.

جبروته بالإسلام، فأعلن اعتناقه لدين الأغلبية - أملاً في تهدئة ثائرة المظلومين من جماهير المسلمين ... لكن ذلك لم يجلب إليه عطف المسلمين، الذين رأوا في هذا «الإسلام» حيلة لجوار الظلم، بل للإمعان فيه! . فلم تجر عليهم هذه الحيل لأن القضية بالنسبة إليهم كانت العدل المفقود والمنشود وليست زيادة تعداد المسلمين آحادا من الناس! . .

ويحكي المقريزي - في التأريخ لسنة (٦٨٢ هـ ١٢٨٣م) - موقف جمهور المسلمين من اعتناق بعض الكتاب والحياة النصارى الإسلام ذلك الإسلام الذي لم يترك أثراً يخفف من تسلطهم وتجبرهم ومظالمهم، بل لقد ازدادوا معه ظلماً وعتواً، ونجوا بإعلانه، من القتل والمصادرات! يحكي المقريزي ذلك، فيقول: لقد ازداد تسلطهم بعد إسلامهم، وأظهروا من التجبر ما كانت تمنعهم نصرانيتهم من إظهاره! ، فكتب أحد الشعراء إلى الأمير بيدر النائب يقول:

أسلم الكافرون بالسيف قهرا ... وإذا ما خلوا فهم مجرمونا
سلموا من زواج مال وزوج ... فهم سالمون، لا مسلمونا[1]

فهو «إسلام» يفرون به من الجزاء الذي استحقوه على مظالمهم المصادرة للمال الذي جمعوه، والقتل جزاء على ما اقترفت أيديهم في حق الناس ... ويعتبره الشاعر «زواج المال والزوج»!

(١) المصدر السابق: جـ ٣ ص ٥٤٥ - ٥٤٧

فالقضية - بعبارة مقريزي - كانت «التسلط والتجبر» من قبل هؤلاء الحياة، ولم تكن نصرانيتهم أو يهوديتهم بحال من الأحوال!

وإذا جاز للبعض أن يتهم الشعر والشعراء بالمبالغات، فإن كلمات العالم الألماني الحجة «آدم متز» (١٨٦٩ - ١٩١٧ م) تعبر عن هذه السيطرة وهذا الاستبداد، من أهل الكتاب بجمهور المسلمين، فتقول: «لقد كان النصارى هم الذين يحكمون في بلاد الإسلام»[1] ثم يشير إلى دور هذه السيطرة وذلك الاستبداد في إحداث ردود الفعل بين الطوائف والملل، فيقول: «إن أكثر الفتن التي وقعت بين النصارى والمسلمين نشأت من تجبر المتصرفين الأقباط...»[2]!

وردود الأفعال هذه، هي التي تمثلت في مراسيم الحاكم بأمر الله الفاطمي، الذي خلف أباه العزيز، فأنزل بالنصارى واحدة من المحن القاسية التي مرت بهم، ثم عاد فعفا عنهم، وعوضهم عن المظالم التي أنزلها بهم، وأخبر أرخ ضحية الاستبداد الطائفي الملكاني بقصر الخلافة، عندما ذهب إلى مثواه الأخير بمؤامرة من أخته «سيّدة الملك»!!.

* * *

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، جـ ١ ص ٥

(٢) المرجع السابق، جـ ١ ص ١١٢

وفي ضوء هذه الحقائق التاريخية، نفهم التحليل الموضوعي الذي كتبه الباحث اللبناني «جورج قرم»، والذي لا يمكن أن يكون متهماً! والذي يقيم فيه العلاقات بين المسلمين وأبناء الملل والطوائف غير المسلمة، فيقول:

«ويلاحظ أن فترات التوتر أو الاضطهاد لغير المسلمين في الحاضرة الإسلامية كانت قصيرة، وكان تحكمها ثلاثة عوامل:

العامل الأول: هو مزاج الخلفاء الشخصي، فأخطر اضطهادين تعرض لهما الذميون وقعا في عهد المتوكل، الخليفة الميال بطبعه إلى التعصب والقسوة. وفي عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، الذي غالى في التصرف معهم بشدة!

العامل الثاني: هو تردي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لسواد المسلمين، والظلم الذي يمارسه بعض الذميين المعتلين لمناصب إدارية عالية، فلا يعسر أن تدرك صلتهما المباشرة بالاضطهادات التي وقعت في عدد من الأمصار. أما العامل الثالث: فهو مرتبط بفترات التدخل الأجنبي في البلدان الإسلامية، وقيام الحكام الأجانب بإغراء واستدراج الأقليات الدينية غير المسلمة إلى التعاون معهم ضد الأغلبية المسلمة. إن الحكام الأجانب - بمن فيهم الإنجليز - لم يحجموا عن استخدام الأقلية القبطية في أغلب الأحيان ليحكموا الشعب ويستنزفوه بالضرائب. وهذه ظاهرة نلاحظها في سوريا أيضاً، حيث أظهرت أبحاث «حب» و«بولياك»

كيف أن هيمنة أبناء الأقليات في المجال الاقتصادي أدت إلى إثارة قلاقل دينية خطيرة بين النصارى و المسلمين في دمشق ١٨٦٠ م ، وبين الموارنة والدروز في جبل لبنان ١٨٤٠ م و ١٨٦٠ م وبهاية حملات الصليبية قد أعقبتها في أماكن عديدة ، أعمال ثأر وانتقام ضد الأقليات المسيحية - ولا سيما الأرمن - التي تعاونت مع الغزاة

بل إنه كثيراً ما كان موقف أبناء الأقليات أنفسهم من الحكم الإسلامي ، حتى عندما كان يعاملهم بأكبر قدر من التسامح ، سبباً في نشوب قلاقل طائفية ، فعلاوة على عدم الموظفين الذميين في الأسرار ، وفي مراعاتهم وتحيزهم ، إلى حد الصفاقة أحياناً ، لأبناء دينهم ، ما كان يمكن أن تصدر منهم استفزازات طائفية بكل معنى الكلمة »

أما ما اشتهر من مطاردة الدولة العباسية للزندقة ، وخاصة على عهد المهدي العباسي (١٥٨ - ١٦٩ هـ ٧٧٥ - ٧٥٨ م) ، فإنه لم يكن اضطهاداً لديانات الفرس القديمة فقد عومل أهلها معاملة أهل الكتاب - ولا كان ضيق صدر بالتعددية في المثل والشرائع - لأن هذه الزندقة - التي طاردتها الدولة كانت ستار دينيا لمخططات شعوبية سياسية ، ستهدفت الإسلام - وليست الحرية الدينية وستهدفت عروبة الدولة ، وطمعت في الثأر من الإسلام ودولته ، الذين أذلا دولة الفرس ، وذهبا بعرش الأكاسرة

(١) (الملل والنحل والأعراق) ص ٧٢٩ ، ٧٣٠ وهو نقل عن كتاب جورج فرم (تعدد الأديان ونظم الحكم : دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة) ص ٢١١ ٢٢٤ طبعة بيروت ١٩٧٩

القدماء. فكان موقف المهدي العباسي كموقف ابنه الرشيد (١٤٩ - ١٩٣ هـ ٧٦٦ - ٨٠٩ م) من البرامكة - دفاعاً مشروعاً عن الدولة وفكريتها وهويتها، أكثر منه ضيق صدر بالتعددية في الملل والمذاهب. ويشهد على ذلك أن مطاردة الزندقة لم تؤد إلى أي تضييق على أي من أتباع الديانات والملل والمذاهب التي كانت قائمة في ذلك التاريخ!.

أما الضيق بالمذاهب الفلسفية الوافدة - عوضية حلولية كانت أو مشائية يونانية. فلقد كان من ثمرات عصور التراجع الحضاري والجمود الفكري، التي ضاقت حتى بالعقلانية الإسلامية المؤمنة وبالاجتهاد الإسلامي! فكانت تراجع عن الفهم الحقيقي «للمثال» الإسلامي في التعددية والتنوع والاختلاف، أدى إلى تراجع في «التطبيق» لهذا المثال!

وحتى في تلك العصور، ظلت التطبيقات الإسلامية للتعددية، زاهية ومزدهرة ومتألقة، إذا ما قورنت بنظائرها في الحضارات غير الإسلامية. فلقد كان ضيق الصدر عارضاً وموقوتاً بعالمية مبادئ الإسلام، ومواريث الأمة في تطبيقات التعددية والتنوع في عصور الازدهار. ويدعم هذه المعاينة أن «المثال»، في النموذج الحضاري الإسلامي، هو «دين» ووضع إلهي ثابت، وليس مجرد نسق فكري من التسامح أو حقوق الإنسان يجوز تخطيه أو التنازل عنه، أو مجاوزته بحال من الأحوال!

وبعبارة «أرنولد» فإنه من الحق أن نقرر أن غير المسلمين قد نعموا، بوجه الإجمال، في ظل الحكم الإسلامي، بدرجة من التسامح لا نجد معادلاً لها في أوربا قبل الأزمنة الحديثة، وإن دوام الطوائف المسيحية في وسط إسلامي يدل على أن الاضطهادات التي قاست منها بين الحين والآخر على أيدي المتزمتين والمتعصبين كانت من صنع الظروف المحلية، أكثر مما كانت عاقبة مبادئ التعصب وعدم التسامح..»[1]

تلك هي حقيقة العلاقة بين الملل والمذاهب والأقوام في حضارة الإسلام، إن على مستوى «المثال - النظري»، أو على مستوى «الممارسة.. والتطبيق»!

(١) المرجع السابق، ص ٧٢٩، ٧٣٠

فرق بين « الأقلية العددية » وبين «الأقلية بالمعنى السياسي والاجتماعي والاقتصادي» . .

فالأقليات العددية ظواهر شائعة في مختلف الشعوب والأمم والمجتمعات والدول والحضارات ، وهي - مع ذلك - جزء من النسيج الأصيل لهذه الشعوب والأمم ، ولا تعاني من أي لون من ألوان التمييز أو الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي بسبب هذه القلة العددية .

فالنوبيون ، في مصر ، أقلية عددية ، لكن تميزهم - كنوبيين - لا يترتب عليه تمييز لهم في السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد ، أو غير ذلك من الحقوق ، وأيضا الواجبات .

ومثل ذلك المتدينون بالنصرانية من المصريين ، هم أقلية عددية ، لكن هذا التمييز في الاعتقاد الديني لا يرتب أي تمييز ضدهم ، أو لحسابهم ، في السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد وتكافؤ الفرص أو الوجاهة والنفوذ . بل إن في داخل نصارى مصر أقليات عددية كذلك ، مثل الأدفنتست » - السبتيين - ، والبروتستانت - الإنجيليين - ، والكاثوليك - الخ - فهي أقليات عددية بالنسبة للأرثوذكس . بل إن بعض هذه الأقليات النصرانية ترفض الكنيسة الأرثوذكسية الاعتراف بمسيحيتها ! ومع ذلك ، فلا أثر لقلة العدد بالنسبة لأي منها على المساواة مع المصريين في

السياسة والاجتماع والاقتصاد، وسائر الحقوق والواجبات. فهذا لون من التمايز في الاعتقاد الديني لا يمنع هذه الأقليات العددية من أن تمثل خيوطا أصيلة في النسيج الوطني للشعب المصري الواحد.

وكذلك الحال في داخل الأغلبية المصرية المسلمة، فالحنابلة قلة قليلة، ويليها في العدد الأحناف، وجمهور مصر المسلم بتوزعه المالكية والشوافع. وهناك الصوفية الذين تزيد أعداد مريديهم عن الستة ملايين. وبينهم هم الآخرون أقليات وأغلبيات عددية. ومع ذلك كله، فلا أثر لهذا التمايز في التعداد على المساواة بين الجميع أمام القانون الإسلامي منه والوضعي في السياسة والاجتماع والاقتصاد والوجاهة الاجتماعية والنفوذ، أي في الحقوق والواجبات، وتكافؤ الفرص بمختلف الميادين.

وإذا كانت مشكلات الأقليات تشغل العالم، بالحق حينا وبالباطل في كثير من الأحايين. وهي قد عادت، كما كانت إبان المد الاستعماري الغربي في القرن التاسع عشر، كلمة حق يراد بها باطل، وبابا تتدخل قوى الهيمنة العظمى لاختراق السيادة الوطنية، وتقليص مساحة سلطان الدول القومية على شعوبها وأوطانها، فإن الحاجة ماسة ليشغل العقل الوطني والعربي والإسلامي بتحديد معايير العلاقات الصحية والعادلة بين الأقليات والأغلبيات..

ولعل المسلمين - قبل غيرهم - أن يكونوا أولى الناس بالاهتمام

بموضوع الأقليات. فتعداد المسلمين في العالم يبلغ ١,٣٨٤,٨٠٠ مليون، أي أكثر من مليار وثلث المليار (٢٤٪ من سكان العالم). ونحو ربع هؤلاء المسلمين يعيشون كأقليات - في بلاد تزيد نسبة غير المسلمين فيها عن ٥٠٪ من سكانها، أي ٢٣٪ من المسلمين - أي ٣١٩ مليونا يعيشون كأقليات. بل إن الأقلية المسلمة في الهند وحدها يبلغ تعدادها قرابة ١٥٠ مليونا!

فالمسلمون يجب أن يكونوا أحرص الناس على تقرير العدل والإنصاف للأقليات، لحجم الأقليات الإسلامية، ولأن أوطانهم - قبل غيرها - هي المستهدفة بالتدخل والاختراق من ثغرات الأقليات!

وإذا كان الله - سبحانه وتعالى - هو خالق الجميع، ومن أسمائه «العدل»، فإن العالم مدعو إلى الاتفاق على كلمة سواء فيما يتعلق بعلاقات الأقليات بالأغلبيات، وذلك طلبا لتحقيق «العدل» بين الناس، كل الناس، لأن تحقيق هذا العدل من المنظور الإسلامي «فريضة»، وليس مجرد «فضيلة»، وهو كذلك حتى مع «الأعداء»! «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون» (المائدة ٨).

فالعدل فريضة حتى مع «الأعداء»، وذلك فضلا عن المواطنين الذين يمثلون خيوطا أصيلة في النسيج الوطني للشعب الواحد والأمة الواحدة. وأيضا، لأن العدل هو أقصر الطرق وأنجعها في كشف وإفشال مخططات الأعداء الذين يريدون تحويل الأقليات

إلى تعرب لاختراق الأمن الوطني والقومي والحضاري، بل لا أن يكون لبنات في بناء هذا الأمن ..

وإذا كان العقل الوطني والعربي والإسلامي مدعو إلى إثارة حوار موضوعي حول «معايير العدل»، التي يمكن اقتراحها على أنفسنا، وعلى غيرنا من الأمم والشعوب، بل والمنظمات الإقليمية والدولية، فلعل في مقدمة هذه «المعايير»

أولا: استبعاد أية أوهام حول «الأقدمية الدينية» وما ترتبه من امتيازات للمتدينين بالدين الأقدم على أصحاب الديانات الثانية في الظهور، فدين الله واحد، والسعادة والتوالي إنما هو في الشرائع والنبوات والرسالات، التي هي معالم على طريق الوصول إلى الله ..

والمسلمون الفرس هم إيرانيون زرادشتيون أسلموا، وليسوا طارئين ولا وافدين على إيران، وكذلك المسلمون المصريون، هم مصريون أي أقباط أسلموا، وليسوا مهاجرين من شبه الجزيرة العربية إلى مصر، وإذا كانت هناك هجرات عربية مسلمة قد تمت إلى مصر، فلقد تمت كذلك هجرات أرمنية ويونانية وقبرصية مسيحية إليها، ذلك أن أية أوهام حول الدين «الأصلي» والدين «الوافد» ستطال الجميع، فالنصرانية في مصر وافدة من فلسطين، وكذلك حالها في كل بلاد الدنيا حتى في الفاتيكان! واليهودية وافدة في كل بلاد الدنيا، بل وحتى في فلسطين!

فالمقصد والعدل هو تعايش الديانات والملل والشرائع، لأن هذا

التعايش هو السنة الإلهية في التعددية، وليس انفراد دين من الأديان بأي مجتمع من المجتمعات.

وثانيا: أن المساواة في حقوق المواطنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي حق إلهي، بحكم خلق الله للإنسان، من الأقليات أو من الأغلبيات كان هذا الإنسان، فهذه المساواة ليست مجرد حق من حقوق الإنسان، تُمنح أو تُمنع تبعا لدرجة التسامح في المجتمع والدولة، وإنما هي «حق إلهي»، بحكم الخلق والتكريم الإلهيين لمطلق بني آدم وعموم الإنسان.

وثالثا: أن حق الأقليات الدينية، وكذلك الثقافية واللغوية في إقامة دينها، والحفاظ على ثقافتها، هو حق إلهي مقدس بحكم أن الله سبحانه وتعالى هو الذي أراد للخلق أن يكونوا وأن يظلوا مختلفين في الشرائع والملل والديانات والمناهج واللغات، ومن ثم في الثقافات والقوميات، فلا يجوز للأغلبيات الدينية أو الثقافية أو اللغوية أن تنتقص من حرية الاعتقاد الديني وإقامة الشعائر الدينية والحفاظ على التمايزات اللغوية والثقافية لأية أقلية من الأقليات الدينية والثقافية.

ورابعا: إذا كان من غير المتصور أن تفرض الأقلية الدينية على الأغلبية منهاجها ومذهبها في «الدولة»، كأن يسعى المسلمون في فرنسا - مثلا - بملايينهم الخمسة - إلى فرض «الدولة الإسلامية وشريعتها» على الأغلبية العلمانية للشعب الفرنسي، أو أن تمثلوا «فيتو» على التوجه العلماني للأغلبية، وكذلك الحال مع المائة

والخمسين مليونا من المسلمين الهنود، لأن «هوية الدولة» بالمنطق الديمقراطي هي خيار الأغلبية. فإن هذه «الدولة» - التي تكون علمانية مع الأغلبية العلمانية، وإسلامية مع الأغلبية الإسلامية مطالبة بأن لا تجوز هويتها علمانية كانت أو إسلامية على الحق الإلهي والمقدس للأقليات في حرية الاعتقاد الديني، وإقامة شعائر وفرائض الدين.

فالأقليات الإسلامية في البلاد العلمانية، مطالبة باحترام القانون الوضعي، بشرط أن يراعي هذا القانون حريتها في الاعتقاد الإسلامي وإقامة الفرائض الإسلامية، ومراعاة الحلال والحرام الديني في أحوالها الشخصية وحياتها الأسرية، وعدم التجريح لمقدساتها.

والأقليات غير المسلمة، في المجتمعات ذات الأغلبيات المسلمة، مطالبة باحترام قوانين وفقه معاملات الشريعة الإسلامية، بشرط أن تحترم بقيمات هذه الشريعة وأغلبها اجتهادات بشرية محكومة بالقيم الإيمانية المشتركة أن تحترم حرية الاعتقاد الديني، وفرائض هذه الديانات في الشئون المدنية للأحوال الشخصية والأسرية، والشعائر الدينية والعبادية.

وبذلك، لا تجوز الأغلبيات على الأقليات في شئون إقامة الدين، والمساواة الكاملة أمام القانون. ولا تتحول الأقليات إلى «ڤيتو» ضد الأغلبيات في شئون «الدولة» وهويتها» علمانية كانت أو إسلامية هذه الهوية

تلك رؤوس أقلام، للمعايير العادية والمتوازنة، التي يمكن أن تحكم علاقات الأقليات بالأغلبيات، حبذا لو أخذت طريقها إلى «جدول أعمال» جماعات من «الحكماء» في بلادنا - وهم ليسوا قليلين والحمد لله - تتفق في هذه القضية الحساسة والمتفجرة، والتي غدت مثل «قميص عثمان» بل و«مسمار جحا!» لنتفق فيها - نحن أولا - على كلمة سواء، ثم ندعو إليها الآخرين.

* * *

إن الشكل الجديد لنظام الهيمنة الغربية - والذي يسمونه «العولمة» يعمل على اختراق سيادتنا الوطنية والقومية والحضارية «بورقة» الأقليات، وما التشريعات التي سنها الكونجرس الأمريكي، والتي يفرض فيها على بلادنا العقوبات بدعوى اضطهادها للمسيحيين إلا الشكل المعاصر للتدخلات الاستعمارية التي عرفتها بلادنا العربية والإسلامية في العهد العثماني، وفي ظل الاستعمار الإنجليزي والفرنسي في القرنين التاسع عشر والعشرين..

إنهم يتحدثون عن تآكل السيادة الوطنية بسبب هذه «العولمة» لكنهم لايقولون لنا:

لماذا يكون التآكل لسيادتنا الوطنية فقط، ولا يصيب هذا التآكل سيادتهم الوطنية أيضا؟! بل ولماذا يكون تآكل سيادتنا الوطنية لحساب تدخلهم في شئوننا الداخلية، الأمر الذي يضخم حجم سيادتهم الوطنية على حسابنا؟!

إن اللعب «بورقة الأقليات» ليس بالأمر الجديد، فلأمتنا معه تاريخ! وليس لدى إسلامنا ولا واقعنا الحياتي ما يعتذر عنه في علاقات الأغلبيات بالأقليات في وطن العروبة وعالم الإسلام.

وعلى الذين يحترفون الحديث عن «هموم الأقليات» أن يعلموا أنه ليست هناك حياة إنسانية بلا هموم! وأن ما يسمى «بهموم الأقليات» إنما هي جزء من «هموم الأمة» - أغلبياتها وأقلياتها.

وأن تاريخنا الوطني والقومي والحضاري قد عرف منهجين في التعامل مع هذه «الهموم»:

١ - منهج «انعزالي - طائفي» تضع فيه كل طائفة قائمة بهمومها ومطالبها وتطالب بها الآخرين!

٢ - ومنهج «وطني وقومي وحضاري» تضع فيه الأمة كل الأمة - قائمة بطموحاتها، التي تضوعها في مشروع حضاري لإنهاض الأمة كلها. وبقدر ما تتقدم الأمة على طريق تحقيق هذا المشروع الحضاري. وبقدر ما تتوحد طبقاتها وجماعاتها في مواجهة التدخل الأجنبي، بقدر ما تذوب الشوائب التي تعكر صفو العلاقات - أحيانا - بين هذه الطوائف والجماعات.

إن حمرة مصر، في هذه القضية، ثمينة تستحق الدرس والاستفهام. فأمام محاولات الاستعمار الإنجليزي تقليب الوحدة الوطنية من خلال «ورقة الأقباط»، برز المنهاج الانعزالي الطائفي، والمطالب الطائفية، التي عقدت بها مؤتمرات طائفية. لكن المعدن الأصيل للوحدة الوطنية المصرية سرعان ما تقدم في ترتيب أولويات

الجماعة الوطنية المصرية على المنهاج الانعزالى الطائفى . فانخرط الجميع فى الحركة الوطنية الساعية إلى إجلاء الإنجليز عن مصر ، وخاض الأقباط مع المسلمين ملحمة ثورة سنة ١٩١٩ م ، واحتضن الهلال الصليب ، وزاملت الكنائس المساجد فى إشعال الثورة الوطنية ، وخطب القساوسة على منابر المساجد ، والشيوخ على منابر الكنائس . . وكان القس الوطنى «سرجيوس» المعبر عن هذا المنهاج الوطنى والقومى والحضارى ، عندما قال : إذا كان الإنجليز يحتجون لاحتلالهم مصر بحماية الأقباط ، فليمت الأقباط وليحيا المسلمون !! . . وبهذا المنهاج - الذى عبر عنه «سرجيوس» العظيم ، كتبت الحياة الحرة للأقباط والمسلمين جميعاً ، وذابت الشوائب التى كانت تعكر صفو العلاقات قبل الثورة ، والتى كانت تضخمها المناهج الانعزالية والمطالب الطائفية . . ذابت هذه الشوائب عندما تلاحمت الصفوف حول المشروع الوطنى ، وفى بوتقة معركة التحرير . . الأمر الذى يجعل من دراسة خبرة مصر فى هذا الميدان فريضة وطنية واجبة الأداء ! . .

* * *

وإذا كان الاستعمار - بأشكاله المختلفة ، ومقاصده التى لا تتغير - قد عاود - بعد مرحلة التحرر الوطنى - اللعب «بورقة الأقليات» - القومية منها والدينية - فى مرحلة «المد القومى» . . وهو اليوم يعاود اللعب بهذه الورقة ، فى مرحلة «المد الاسلامى» ، فإن المنهاج الوطنى والقومى والحضارى ، الذى يواجه هذه المحاولات

الاستعمارية كأمة ، تتراص صفوفها وطبقاتها وطوائفها ، حول مشروعها الحضارى النهضوى . . إن هذا المنهاج هو البوتقة التى تذوب فيها الحساسيات - الواقعية والمصطنعة- ويتراجع فيها سوء الظن ، وتنصهر فى حرارتها المقدسة وتتلاحم الطبقات والطوائف والجماعات . .

وإن أمة تملك - على مر تاريخها الوطنى والقومى والحضارى - هذه الخبرات الغنية والنفيسة فى «صناعة الوحدة الوطنية» ، كأمضى سلاح فى مواجهة الاختراق الاستعمارى لأمنها الوطنى والقومى والحضارى ، حرام عليها أن تهمل هذه الخبرات فى مواجهة هذا الطور الجديد من الاختراق لأمتها باسم الأقليات . .

إننا نريد - ويجب - أن نكون خير خلف لخير سلف . . لا أن نكون كالسفهاء ، الذين ورثوا كنوزا - فى الوحدة الوطنية . . ومواجهة التحديات- لايعرفون قدرها ولا قيمتها . . ولا يستفيدون منها فى مواجهة المحاولات المحمومة «للعولمة» اختراق أمننا الوطنى والقومى والحضارى من خلال الأقليات !

صدر من سلسلة (فى التنوير الأسلامى)

١ - الصحوة الإسلامية فى عيون غربية .	د . محمد عمارة
٢ - الغرب والاسلام .	د . محمد عمارة
٣ - ابو حيان التوحيدى .	د . محمد عمارة
٤ - دراسة قرآنية فى فقة التجدد الحضارى .	د . سيد دسوقى
٥ - ابن رشد بين الغرب والاسلام .	د . محمد عمارة
٦ - الانتماء الثقافى	د . محمد عمارة
٧ - تنصير العالم .	د . زينب عبد العزيز
٨ - التعددية الرؤية الإسلامية والتحديات .	د . محمد عمارة
٩ - صراع القيم بين الغرب والإسلام .	د . محمد عمارة
١٠ - د . يوسف القرضاوى : المدرسة الفكرية . والمشروع الفكرى	د . محمد عمارة
١١ - تأملات فى التفسير الحضارى للقرآن الكريم .	د . سيد دسوقى
١٢ - عندما دخلت مصر فى دين الله .	د . محمد عمارة
١٣ - الحركات الإسلامية رؤية نقدية .	د . محمد عمارة
١٤ - المنهاج العقلى .	د . محمد عمارة
١٥ - النموذج الثقافى .	د . محمد عمارة
١٦ - منهجية التغيير بين النظرية والتطبيق .	د . صلاح الصاوى
١٧ - تجديد الدنيا بتجديد الدين	د . محمد عمارة
١٨ - الثوابت والمتغيرات فى اليقظة الإسلامية الحديثة .	د . محمد عمارة
١٩ - نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم .	د . محمد عمارة
٢٠ - التقدم والاصلاح بالتنوير الغربى .	د . محمد عمارة
٢١ - فكر حركة الأستنارة . . وتناقضاته .	د . عبد الوهاب المسيرى
٢٢ - حرية التعبير فى الغرب من سلمان رشدى إلى روجية جارودى .	د . شوقى عبد العظيم
٢٣ - أسلامية الصراع حول القدس وفلسطين .	د . محمد عمارة
٢٤ - الحضارات العالمية تدافع؟ . . أم صراع .	د . محمد عمارة
٢٥ - التنمية الأجتماعية بالغرب ؟ . . أم بالأسلام؟؟	د . عادل حسين
٢٦ - الحملة الفرنسية فى الميزان .	د . محمد عمارة
٢٧ - الإسلام فى عيون غربية . . دراسات سويسرية	ترجمة أ . ثابت عيد
٢٨ - الأقليات الدينية والقومية تنوع ووحدة . . أم تفتيت وأختراق .	د . محمد عمارة
٢٩ - ميراث المرأة وقضية المساواة .	د . صلاح الدين سلطان .
٣٠ - نفقة المرأة وقضية المساواة .	د . صلاح الدين سلطان .

الفهرس

شهادات ٤
أرقام ٥
التعددية : ثمرة إسلامية ١٠
الاختراق الاستعمارى من خلال الأقليات ١٩
على جبهة البربر الأمازيغ ٤٧
على جبهة الأكراد ٥٧
على جبهة الموارنة ٦٢
على جبهة الأقباط الأرثوذكس ٦٧
وأخيرا : معايير للحوار حول الأقليات ٩٩